مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨١١٤

الثلاثاء، ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، الساعة ٩/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد كاردي	(إيطاليا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد زاغاينوف
	إثيوبيا	السيد أليمو
	أوروغواي	السيد بيرموديث ألباريث
	أوكرانيا	السيد فترينكو
	بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	السيد يورنتي سوليث
	السنغال	السيد سيس
	السويد	السيد سكاو
	الصين	السيد شين بو
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد صديقوف
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ألين
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسون
	اليابان	السيد بيشو

جدول الأعمال

صون السلام والأمن الدوليين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

الرجاء إعادة التدوير
وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

صون السلام والأمن الدوليين

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل ليبيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين التاليين: السيد فيليبو غراندي، المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ والسيد وليام ليسي سوينغ، المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة.

السيد غراندي السيد سوينغ ينضمان إلى جلسة اليوم عن طريق التداول بالفيديو من جنيف.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأعطي الكلمة الآن للسيد غراندي.

السيد غراندي (تكلم بالإنكليزية): إن الاعتداءات الجسيمة على المهاجرين واللاجئين على طول الطرق المركزية للبحر الأبيض المتوسط لا يمكن تجاهلها بعد الآن. ويسرني أن مجلس الأمن قرر أن يوجه انتباهه لهذه المسألة الملحة.

لقد عبر أكثر من ١١٦ ٠٠٠ شخص البحر إلى إيطاليا في عام ٢٠١٧ وحده. وينبغي ألا ننسى أن العديد من الأشخاص الوافدين، أو الذين تتقطع بهم السبل أو يموتون على طول الطريق، من اللاجئين الذين يفرون من النزاع والاضطهاد – وهو ما تهتم به بصورة مباشرة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

وكما قلت في بياني إلى مجلس الأمن قبل مجرد بضعة أسابيع فقط (انظر S/PV.8083)، إن عجز المجتمع الدولي عن منع نشوب النزاعات وتسويتها هو سبب محنتهم. إن اللاجئين الذين يضطرون للفرار، ولكن دون الاستفادة من المسارات القانونية للسلامة، يتعرضون لأضرار مروعة، شأنهم في ذلك شأن المهاجرين، بما في ذلك التعذيب والاغتصاب والاستغلال الجنسي والاسترقاق وغير ذلك من أشكال السخرة، التي تنتشر حيثما تكون الحوكمة ضعيفة والشبكات الإجرامية عبر الوطنية مترسخة.

وهذا يتطلب اتباع نهج شامل يشمل البلدان الأصلية وبلدان العبور وبلدان المقصد.

ومن الضروري تعزيز حماية اللاجئين وتقديم الحلول على طول الطرق، بما في ذلك في تشاد والنيجر. وتواصل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تكثيف عملها ولكن لا تزال هناك ثغرات تمويلية هائلة، خاصة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وفي ليبيا هناك نحو ١٧ ٠٠٠ من اللاجئين والمهاجرين المحتجزين، وتم احتجاز الكثيرين أيضا من قبل المهربين والمتجرين الذين تحميهم الميليشيات المعروفة. ويرتبط التصدي لهذه المشكلة بإحراز تقدم نحو إيجاد حلول سياسية وبناء هياكل حكم فعالة.

وفي الوقت نفسه، تواصل المفوضية القيام بدورها جنبا إلى جنب مع المنظمة الدولية للهجرة. وبالرغم من إحراز تقدم واضح، فإنه لا يزال متواضعا. ولا تزال الحالة الأمنية مضطربة في حين يستحيل الوصول إلى المواقع الرئيسية حتى الآن. ومع ذلك مازلنا قادرين على إحراز تقدم صوب توسيع نطاق عملنا بالتعاون الوثيق مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وبدعم من بعض المانحين الذين نعرب عن امتناننا لهم. ونقدم المساعدة إلى السلطات لتمكينها من تلبية احتياجات المشردين الليبيين وغيرهم من المتضررين من النزاع، وهي مسألة ذات أولوية هامة. وتمكنا أيضا من ضمان الإفراج عن حوالي ١ ٠٠٠ من ملتمسي

اللجوء واللاجئين في هذا العام، ويستمر تعزيز آليات الحماية تدريجيا. وفي الوقت نفسه تحرز الخطط الرامية إلى إنشاء مركز عبور في طرابلس تقدما إيجابيا.

ولا مناص من استمرار عمليات الإنقاذ في البحر تمشيا مع القانون البحري الدولي والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. ويجب أن يقترن تقديم الدعم إلى السلطات الليبية، بما في ذلك إدارة الحدود وخفر السواحل ببناء نظم لجوء واستقبال ملائمة. وأثني على حكومتي ليبيا والنيجر لتمكين المفوضية من تنفيذ عملية إجلاء عابر أولي لـ ٢٥ لاجيء سيعاد توطينهم في فرنسا. وهناك حاجة لتوفير منصات إجلاء وأماكن إعادة توطين إضافية وغيرها من المسارات الآمنة والقانونية اللازمة على طول الطريق. وقد دعوت إلى توفير ٤٠ ٠٠٠ مكان إضافي لإعادة التوطين في ١٥ بلدا متضررا من تلك التنقلات. وهناك حتى الآن مؤشرات على توفر ١٠ ٥٠٠ من هذه الأماكن، وهو رقم مشجع ولكنه لا يزال غير كاف. ويذكر أعضاء المجلس أن المفوضية قد قدمت توصيات محددة للتصدي للاتجار بالبشر، بما في ذلك عن طريق تجميد الأصول وإجراءات فرض حظر السفر وعرقلة وصول الإيرادات والمواد إلى المتجرين، فضلا عن كفالة المحاكمات الصارمة للمتهمين.

وكثيرا ما تركز الإجراءات التي يجري تنفيذها فيما يتعلق بطرق البحر الأبيض المتوسط على كيفية الرقابة والردع والعزل. ومن شأن هذا أن تترتب عنه آثار لاإنسانية، والأهم من ذلك أن هذه الإجراءات لن تساعد وحدها اللاجئين والمهاجرين على تجنب أوضاع الاستغلال البالغة الضرر. ومن الضروري أن تكون هناك مجموعة شاملة من الأنشطة السياسية والأمنية والإنسانية، علاوة على الأنشطة المتعلقة بحقوق الإنسان والاستثمارات الإنمائية. ونرحب باهتمام مجلس الأمن بهذه المسألة مادامت قيادته تكتسي أهمية حاسمة لضمان تحقيق ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد غراندي على إحاطته الإعلامية الشيقة والشاملة.

وأعطي الكلمة الآن للسيد سوينغ.

السيد سوينغ (تكلم بالإنكليزية): أود أن أتناول هذه المسألة بشكل أساسي من زاوية الأموال والمهربين. وقد واصلنا العمل على مدى عدة سنوات منذ سقوط نظام القذافي في شباط/فبراير ٢٠١١ في مسعى للإفراج عن الأشخاص المتحجزين في مراكز الاحتجاز، إلى جانب تحسين تلك المراكز والقضاء على هذه المسألة بصورة من شأنها أن تدمر نموذج أعمال المهربين. وتمكنا من الإفراج عن ١٣ ٠٠٠ من المهاجرين من مراكز الاحتجاز وإعادتهم إلى ديارهم هذا العام، من بينهم ٨ ٠٠٠ مهاجر من مركزنا في أغاديز بالنيجر بدلا من عبور البحر الأبيض المتوسط.

ويتعلق الأمر كله بإنقاذ الأرواح، وهو ما يفسر وجودنا هنا اليوم في رأيي. ونحن لا نحاول منع الأفارقة من الوصول إلى أوروبا بل نعمل مع الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والسلطات الليبية. واستنادا إلى خبرتي، فإن من النادر للغاية توفر جميع عناصر الحل معا في الوقت نفسه. ومنذ انتهاء قصة تجارة الرقيق – وكنا قد طوينا صفحات تلك القصة في نيسان/أبريل، وتتم تغطيتها على نطاق واسع الآن في وسائط الإعلام الرئيسية – إذ تعلق الأمر كله بالقضاء على نموذج الأعمال التجارية للمهربين.

وكنا قد فقدنا أرواح ٥ ٠٠٠ شخص في عرض البحر الأبيض المتوسط في العام الماضي وفقدنا أرواح ٣ ٠٠٠ شخص هذا العام. وقد أصدرنا نشرة صحفية بذلك الخصوص بالأمس. ونشعر جميعا بالضغط: الليبيون والمنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين – شريكنا التقليدي – والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وبلدان المصدر. ونريد جميعا التوصل إلى حل وأعتقد صراحة توفر جميع العناصر المطلوبة لتحقيق ذلك الآن. وقد أجرينا مناقشات جيدة مع رئيس الاتحاد الأفريقي والممثل السامي للاتحاد الأوروبي. ويبدو أن الجميع متفقون على إمكانية تحقيق ذلك.

إن ما نخطط له نحن في المنظمة الدولية للهجرة وشريكتنا التقليدية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المفوضية ونود تنفيذه هو إخلاء ٣٠ من مراكز الاحتجاز الخاضعة لسيطرة الحكومة، حيث ما يزال هناك نحو ١٥ ٠٠٠ شخص يقيمون فيها. ولسنا على علم بعدد المراكز التي تسيطر عليها جماعات الميليشيات، غير أننا نعلم ما تفعله تلك الجماعات. ولكن فلنركز على الجهود التي تبذلها الحكومة الآن لأننا بحاجة إلى المساعدة من جانب ليبيا. ونرى أن كل ما نحتاجه من ليبيا هو الاتفاق على السماح لنا بإخلاء تلك المراكز ما دام يمكننا القيام بذلك في وقت قصير جدا في حال استعداد الجميع لتقديم المساعدة والتراضي. وأعتقد أنهم يوافقون على ذلك. ونحن بحاجة إلى أن يسمحوا لنا بتصاريح التحليق وهبوط الطائرات. ونحن بحاجة إلى السماح بجلب طائرات كبيرة وغير ليبية. وقدم لنا الليبيون مساعدات كبيرة حقا، حيث تمكنا من استخدام جميع الطائرات الليبية حتى الآن، إلا أنها قليلة وصغيرة جدا. لأننا نتكلم عن عمليات كبيرة.

ومن الواضح أننا بحاجة إلى دعم الاتحاد الأفريقي وبلدان المصدر الرئيسية عن طريق إيفاد الموظفين القنصليين إلى طرابلس بهدف المساعدة على وجه الخصوص في تحديد وتسجيل جميع المهاجرين وتوفير وثائق السفر اللازمة لهم حتى نستطيع حينها نقلهم إلى أوطانهم. وسيكون هناك بعضهم ممن سيحتاجون إلى نقلهم إلى بلد ثالث حتى يتسنى تسجيلهم على النحو المطلوب، إلا أن بوسعنا نقل الأغلبية الساحقة من أولئك الذين يرغبون في العودة إلى أوطانهم – ولن نفعل ذلك إلا على أساس العودة الطوعية إلى الوطن.

وسنحتاج إلى التمويل، وقد أجريتُ محادثات طيبة في ذلك الشأن. وأعتقد أن في الإمكان استخدام الصندوق الاستئماني للاتحاد الأوروبي الذي نستخدمه لأغراض أخرى لهذا الغرض. وحصلنا على تأكيدات في ذلك الصدد، وباستطاعتنا زيادة أرصدته ونحن نمضي قدما. والأمر الرئيسي هو أن نتوصل إلى اتفاق نرى جميعا أنه يحقق مصلحتنا المشتركة ويعود بالنفع على الجميع.

وسوف نكون بحاجة إلى الالتزام بالمساعدة على إدماج هؤلاء المهاجرين من جانب بلدان المصدر. وربما يعود هؤلاء المهاجرون بالقليل من المال كي يتمكنوا من بدء حياتهم مرة أخرى، ولكنهم سيحتاجون إلى التزام بلدانهم بمساعدتهم على الاندماج بحيث لا يضطرون إلى العودة إلى طريق الهجرة غير النظامية مرة أخرى.

وقد توفرت لنا العناصر اللازمة لذلك، ونحن على استعداد للقيام بذلك. وقد أجريت محادثات في ذلك الأمر مع السيد غراندي، وأعتقد أن بوسعنا العمل معا. وربما يكون غالبية أولئك الأشخاص من المهاجرين الاقتصاديين، غير أنه ربما يكون الكثيرون من بينهم من إريتريا أو ربما من الفارين من اضطهاد جماعة بوكو حرام في شمال شرق نيجيريا. وأعتقد أننا نستطيع المضي قدما بهذه الخطة على وجه السرعة في حال حصولنا على جميع الاتفاقات التي تحدثت عنها. وسنحتاج إلى المساعدة من من جانب ليبيا، وقد قدم إلينا الليبيون كثيرا من الدعم في هذا الصدد. وسنحتاج إلى المساعدة من الاتحاد الأفريقي الذي قدم رئيسه الكثير من المساعدة. وبالمثل قدم إلينا الاتحاد الأوروبي الكثير من المساعدة.

ونحن نشعر جميعا بالضغط لأن هذه مأساة إنسانية هائلة. ولكن يمكننا وقفها إن تحدثنا مع بعض بطريقة عملية ووضعنا البرنامج الذي وصفته للتو. ويسعدني تلقي الأسئلة عن ذلك، ولكني أعتقد أن ذلك سيصبح ممكنا في حال توفر جميع العناصر المطلوبة على النحو المطلوب.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد سوينغ على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد ألن (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر مقدّمَي الإحاطتين الإعلاميتين على تزويدنا بآخر المعلومات في أعقاب اللقطات المصورة التي شاهدنا جميعا في الأسبوع الماضي، وهي تبيّن مهاجرين يجري بيعهم كمستعبَدين في ليبيا.

اليوم، دعونا نقف معا كمجتمع دولي في التزامنا بالقضاء على الجريمة البشعة المتمثلة في الرق المعاصر والاتجار بالبشر، وبالحفاظ على حياة وكرامة أشد الأشخاص ضعفا. وعلى غرار الكثيرين من الليبيين، أشعر بالإشمئزاز والقلق العميق إزاء اللقطات المصورة من الأسبوع الماضي. ويساورني قلق بالغ تجاه أن المدنيين ما فتئوا يعانون من النزاع في ليبيا بدون مبرر، وأنهم يتعرضون في غياب سيادة القانون لأسوأ أنواع انتهاكات حقوق الإنسان. وإنني أرحب بإعلان حكومة الوفاق الوطني في ليبيا عن القيام فورا بإجراء تحقيق في هذه المسألة، وبالتزامها بكفالة تقديم الضالعين بها إلى العدالة، وبوقف هذه الممارسة الدنيئة.

ونحن نؤكد من جديد دعمنا لليبيا، ونعمل معها ومع الجهود الدولية بغية إخضاع المسؤولين عن هذه الجرائم للمساءلة، ونشجع جميع الدول الأعضاء على مواصلة العمل مع السلطات الليبية في متابعة الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان، للتأكد من إخضاع الأفراد المسؤولين عنها للمساءلة.

بعدما أجرى مجلس الأمن عدة مناقشات، بات على دراية جيدة بالتحديات التي نواجهها في التصدي للهجرة المتفلتة، بما في ذلك عن طريق ليبيا. ونحن ندرك الضعف الحقيقي للمهاجرين أمام الاتجار بالأشخاص والرق الحديث. ونريد أن تكون الهجرة مأمونة وقانونية وتتسم بحسن الإدارة. ولقد ناقشنا الحاجة إلى نهج شامل يعالج الأسباب الجذرية للهجرة، فضلا عن عواقبها. ومع القرارين ٢٣٣١ (٢٠١٦) و ٢٣٨٨ (٢٠١٧)، أصبحنا الآن مجهزين جيدا لاتخاذ الإجراءات المناسبة.

إن الاستقرار يهيئ بيئة متساهلة تستغل فيها شبكات الإجرام المدنيين والمهاجرين، وتعمل فيها شبكات الاتجار بالأشخاص على تحقيق مكاسب لها، بما في ذلك من خلال الاحتجاز غير المشروع للمهاجرين. وسنواصل دعم السلطات الليبية لتحسين الظروف القائمة في المراكز الخاضعة لسيطرتها حاليا، وللإشراف على المراكز المتبقية غير الخاضعة لها.

ولقد شهد المجلس تقدما في الآونة الأخيرة صوب إعادة تنشيط العملية السياسية الليبية، واتخاذ الخطوات الآيلة إلى استقرار البلد. ونحن واضحون تجاه أن حالة حقوق الإنسان في ليبيا لا يمكن تحسينها بشكل دائم إلاّ في ظل استقرار الحكومة المتحدة والتمثيلية. ومن مصلحتنا جميعا أن تكون ليبيا آمنة ومأمونة ومزدهرة كي تتصدى بثقة للتحديات الماثلة في المنطقة، وإننا نواصل دعم خطة عمل الأمم المتحدة في ليبيا.

وعلينا جميعا أن ندرك أن الأفراد المتّجر بهم وأحباءهم ليسوا فحسب المتضررين مباشرة من هذه الجريمة البشعة. فالمتطرفون العنيفون يكسبون ماليا من المتاجرة في البؤس الإنساني لتمويل الأنشطة الإرهابية التي تؤثر علينا جميعا. ويجب أن ندمج فهمنا للاتجار بالأشخاص والرق المعاصر مع جهودنا لمكافحة الإرهاب، ويجب أن نقضي على استخدام الرق كوسيلة لتوفير الموارد للجماعات الإرهابية.

إن رصد حقوق الإنسان وبناء قدرات الشرطة هما أمران مركزيان لجهود بناء الاستقرار، وتصدي البعثات الميدانية للاتجار بالأشخاص. وعلى نطاق أعم، ينبغي أن ننظر في كيفية أن تكون مكافحة الاتجار بالأشخاص جزءا من خطة السلام المستدام، والأمر يتعلق باستخدام عدة أدوات للأمم المتحدة بغية منع نشوب النزاعات وبناء السلام. ومن الواضح أن الاتجار في حد ذاته لا يمكن مواجهته إلاّ من خلال نهج كلي وشامل للأمم المتحدة.

وكما هو الحال دائما اليوم مع الأخبار السيئة، فإن الأنباء التي وردت من ليبيا والتي صدمتنا جميعا سرعان ما تُستبدل قريبا بعناوين أخرى وتسقط في نهاية المطاف من البرامج الإخبارية بأكملها. وعلى الرغم من أن هذا الأمر متوقع، ينبغي لنا أن نلتزم بمستوى أعلى من المسؤولية. وبما أن الرق لا يزال موجودا في القرن الحادي والعشرين، على الرغم من كل التقدم الذي تم إحرازه في الدفاع عن حقوق الإنسان، فالأمر يستحق الشجب. دعونا نلتزم بالعمل معا من أجل أن نظل مهتمين بهذه المسألة، وأن نعزز أعمالنا لكفالة عدم استمرار هذه الممارسة في ليبيا أو في أي مكان آخر؛ ولن يحدونا أمل النجاح في صون السلم والأمن الدوليين إلاّ من خلال قيامنا بذلك.

وإذا كان أعضاء المجلس يعتبرون أن إصدار بيان من شأنه أن يكون مفيدا، فسنكون سعداء للعمل معهم بشأن صياغة نص هذا البيان.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى ممثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، السيد فيليبو غراندي، وممثل المنظمة الدولية للهجرة، السيد وليام سوينغ، على إحاطتيهما الإعلاميتين المفصلتين والهامتين والواضحتين عن حالة المهاجرين في ليبيا. وأتقدم بالشكر أيضا إلى الرئاسة الإيطالية على اهتمامها بهذا الموضوع المركزي.

عقب المناقشة البناءة جدا التي نظّمتها الرئاسة الإيطالية بشأن الاتجار بالأشخاص في حالات النزاع بتاريخ ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر (انظر S/PV.8111)، أتخذ الرئيس إيمانويل ماكرون المبادرة وأقدم على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة الطارئة لمجلس الأمن من أجل مكافحة استغلال المهاجرين في ليبيا والاتجار بالأشخاص. والغرض من هذه الجلسة الهامة لمجلسنا ذو شقّين.

أولا، نحن بطبيعة الحال يجب أن نسعى ليس لإدانة هذه الممارسة الوحشية فحسب، بل أيضا للتنديد بها علنا، لأنها تهز بعمق ضميرنا العالمي وتشكل جريمة ضد الإنسانية، وينبغي وضع حد لها. ثانيا، يجب أن يتبع هذا الإجراء استجابات ملموسة محددة لمواجهة هذه الآفة، في الأجلين الفوري والبعيد، من خلال استخدام جميع الموارد المتاحة في إطار القانون. وذلك بطبيعة الحال يتوقف – وسأتناول هذه النقطة بعد لحظات – على زيادة التعاون مع السلطات الليبية، وعلى مكافحة الإفلات من العقاب دون هوادة، بما في ذلك عن طريق المحكمة الجنائية الدولية، وفرض جزاءات على جميع الأفراد والكيانات الذين يساهمون في تلك الأعمال الوحشية. وفي هذا السياق، من الطبيعي أن تدعو فرنسا إلى استجابة قوية من مجلس الأمن.

إن الصور التي جرى تعميمها من قبل وسائط الإعلام في الأسابيع الأخيرة هي صور مروعة. إنها تسلط الضوء على الحاجة الملحة إلى تحسين سياساتنا العالمية في ضوء أزمة المهاجرين وإنهاء هذه المأساة الإنسانية. ونحن ندين بشدة المعاملة اللاإنسانية والعنف اللذين يتعرض لهما جميع الأشخاص الموجودين في ليبيا، ولا سيما المهاجرون واللاجئون، بسبب ضعفهم. ويجب علينا جميعا أن نأخذ في الاعتبار أنّ الاتجار بالأشخاص يشمل الكثير من أشكال الاستغلال: الاختطاف، والعمل القسري، والتعذيب، والاحتجاز التعسفي، والرق الجنسي، والاغتصاب، على سبيل المثال لا الحصر. وتلك الممارسات البغيضة ليست مرفوضة أخلاقيا فحسب، ولكنها تشكل أيضا جرائم ضد الإنسانية، ويجب عدم السماح لها بأن تمضي دون عقاب، بل ولا يمكن السماح لها بذلك.

وإزاء هذه الجرائم، علينا واجب لا يتمثل في حماية الضحايا فحسب، بل أيضا في احترام القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي. ومجلس الأمن يتحمل مسؤولية خاصة عن مكافحة هذه الآفة، لأن الاتجار بالأشخاص آخذ في الازدهار وهو يؤجج مناطق الصراع. كما أنه يُستخدم كوسيلة لبث الرعب بين الناس، وقد أصبح مصدرا رئيسيا للتمويل وأداة للعقاب تستخدمها الجماعات المسلحة وحتى الجماعات الإرهابية. لهذه

الأسباب، فإن الاتجار بالأشخاص يشكل بوضوح تهديدا للسلم والأمن الدوليين. والقرار ٢٣٨٨ (٢٠١٧) الذي اتخذناه يوم الثلاثاء الماضي، لهو خطوة أخرى إلى الأمام في كفاحنا المشترك ضد الاتجار بالبشر واستغلالهم، ولكننا جميعا ندرك أنه لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به، وأننا يجب أن نعمل على وجه الاستعجال.

ولا بد أن نعمل على عدة مستويات. فيجب أولا أن نعزز تعاوننا مع السلطات الليبية ونساعدها في الاضطلاع بمسؤولياتها الجسام. ويجب أن نتصدى للحالة على وجه السرعة من خلال وضع حد للاحتجاز التعسفي، ولا سيما للأعمال الوحشية التي يتعرض لها المهاجرون في بعض مراكز الاحتجاز. ويجب علينا أيضا تحسين الظروف الصحية في هذه المراكز. ونحن نرحب بفتح التحقيق من جانب السلطات الليبية، ونأمل أن يُستكمل في أقرب وقت ممكن.

والتقى وزير الشؤون الأوروبية والخارجية السيد جون – إيف لو دريان في طرابلس بوزير الداخلية الليبي في ٤ أيلول/سبتمبر. وتدرك السلطات الليبية أن من واجبها حماية المهاجرين الموجودين في أراضيها ومساعدتهم والتعاون التام مع المنظمات الدولية التي تقدم لها فرنسا دعمها الكامل. وفي الوقت نفسه، علينا أن نأخذ في الحسبان واقع الدولة الليبية اليوم كدولة في حالة غير مستقرة وبلد عانى من عدة سنوات من النزاع ولديه قدرة محدودة على العمل بشأن معظم المهاجرين الذين وقعوا في براثن شبكات الاتجار والذين لا يمكنهم الوصول إلى المراكز الحكومية. ولن تكون استجابتنا فعالة إن لم ندرك هذا التعقيد.

وندعو أيضا إلى تعزيز الحوار مع السلطات الليبية المعنية بشأن مركز اللاجئين وحق اللجوء في ليبيا وكذلك دعم تطوير البدائل الاقتصادية في بلد كان مقصدا للعمال الأجانب في الماضي ولا يزال كذلك جزئيا اليوم. لذلك فإن تطوير القدرات الليبية في هذا الصدد أمر لا غنى عنه. والإجراءات المتخذة من جانب الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي من خلال عملية صوفيا للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط تسعى إلى تعزيز الدولة الليبية فضلا عن مؤسساتها الأمنية والقضائية، بهدف تمكين ليبيا من إدارة أزمة الهجرة على نحو أفضل والالتزام بالمعايير الدولية في مجال حقوق الإنسان.

وكما قلت يجب علينا أيضا الاستفادة من جميع الموارد المتاحة للقانون الدولي والعدالة، التي يجب أن يخضع مرتكبو الجرائم ضد المهاجرين في ليبيا للمساءلة بموجبها. إن الإفلات من العقاب ليس خيارا في مواجهة هذه الفظائع ولن نقبل به. لقد أشارت المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية خلال إحاطتيها هنا في تشرين الثاني/نوفمبر وأيار/مايو (انظر S/PV.8091 و S/PV.7934) إلى أنها لا تزال تتلقى المعلومات والأدلة المتعلقة بالجرائم المزعومة ضد المهاجرين الذين يمرون عبر ليبيا وأن بعض تلك الجرائم ربما تندرج ضمن اختصاص المحكمة. وندعمها بشكل كامل. ومن الأهمية بمكان أن تتعاون ليبيا وجميع الدول المعنية تعاونا كاملا مع المحكمة الجنائية الدولية، تمشيا مع القرار ١٩٧٠ (٢٠١١).

ووفقا للدعوة التي أطلقها وزير الشؤون الأوروبية والخارجية، السيد جون – إيف لو دريان، في الآونة الأخيرة يجب ألا نتردد في استخدام إطار نظام الجزاءات المفروضة على ليبيا ضد المتجرين والأشخاص الضالعين في هذه الممارسات غير الإنسانية. ويمكننا النظام الذي أنشئ بموجب القرار ١٩٧٠ (٢٠١١) من فرض جزاءات محددة الأهداف ضد الأفراد المتورطين في تهريب المهاجرين بسبب مسؤوليتهم عن ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

وستعرض فرنسا مساعدة اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٩٧٠ (٢٠١١) بشأن ليبيا برئاسة السويد في تحديد الأفراد والكيانات المسؤولة عن الاتجار عبر الأراضي الليبية. ونحن نعول على دعم أعضاء المجلس لإحراز تقدم حاسم في هذا الاتجاه.

ويجب أن نعمل أيضا مع بلدان المنشأ والعبور لتطوير تعزيز التعاون مع سلطات البلدان المعنية بغية تشجيعها على وضع سياسات للجوء بالتعاون مع المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ويجب علينا أيضا أن نشجع البلدان الأصلية على تعزيز الحماية القنصلية لمواطنيها ودعم مبادرات المنظمة الدولية للهجرة للعودة الطوعية كلما كان ذلك ممكنا.

من الواضح أن تسوية دائمة لهذه المأساة ترتبط ارتباطا وثيقا بالتوصل إلى حل سياسي شامل للجميع للنزاع في ليبيا يمكن الدولة الليبية من الاستجابة لها بشكل كامل. ويتطلب هذا إنشاء جيش موحد يخضع للسلطة المدنية، وبداية عن طريق تعزيز حرس السواحل الليبي. وفي ذلك الصدد، من الأهمية بمكان أن تدرك الجهات الفاعلة السياسية الليبية أهمية التحرك بسرعة لتنفيذ خطة عمل الممثل الخاص للأمم المتحدة لإنهاء نزاع ضحاياه الرئيسيون هم الليبيون أنفسهم.

ويؤجج استغلال وانتهاك الحقوق الأساسية للمهاجرين في الأراضي الليبية عدم الاستقرار السياسي والأمني الذي يسهم بدوره في ديناميات النزاع. ومن أجل كسر هذه الحلقة المفرغة، نؤكد مجددا دعمنا الكامل للممثل الخاص للأمين العام، السيد غسان سلامة، وخطة عمله التي لا تزال تشكل الإطار الصحيح الوحيد للمفاوضات الجارية. وعلى المدى القريب، يتطلب هذا اعتماد التعديلات اللازمة على اتفاق الصخيرات.

أخيرا، ووفقا للالتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمر قمة باريس في ٢٨ آب/أغسطس، سنواصل مع الشركاء في الاتحاد الأوروبي والشركاء الأفارقة مكافحة الاتجار بالمهاجرين بجميع أشكاله عن طريق استهداف المنظمات الإجرامية وشبكات التهريب والتصرف بحزم لتفكيك وتدمير النموذج الاقتصادي للمتجرين. وعقب هذا الاتفاق، يمكن العمل بشكل ملموس مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمنظمة الدولية للهجرة بالتعاون مع السلطات الليبية من أجل تحسين الظروف المعيشية للمهاجرين في المخيمات الرسمية وتيسير الجهود التي تبذلها هذه المنظمات مع حكومة الوفاق الوطني وتعزيز نقل الفئات الأكثر ضعفا إلى النيجر بهدف إعادة توطينهم. ونأمل في تحديد الرجال والنساء الذين يمكن أن يستفيدوا من حماية الحق في اللجوء، كما بدأنا مع شركائنا الأفارقة، وتمكين أكثر الفئات ضعفا من إيجاد ملاذ في أوروبا. وقد أكد للتو رئيس الجمهورية، الموجود حاليا في واغادوغو، رغبته في رؤية انضمام المزيد من الأوروبيين إلى فرنسا في هذه المبادرة.

وفي الختام، يمكنكم سيدي الرئيس التعويل على فرنسا لمواصلة حشدها من أجل نهج موحد وحاسم من جانب مجلس الأمن. وفيما يتعلق بهذه المسألة الحيوية والحاسمة، يجب على المجلس أن يتخذ موقفا قويا مع اتخاذ تدابير محددة وملموسة تتناسب مع التحديات التي نواجهها.

السيد أليمو (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): نحن ممتنون للرئاسة الإيطالية على عقد هذه الجلسة بناء على طلب الوفد الفرنسي، ونود أن نشكرهما على ذلك. كما نود أن نشكر مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين السيد فيليبو غراندي والمدير العام للمنظمة الدولية للهجرة السيد وليام ليسي سوينغ على إحاطتيهما الإعلاميتين.

إن حالة اللاجئين والمهاجرين الأفارقة في ليبيا تبعث في الحقيقة على القلق البالغ منذ فترة طويلة. لا يزال المهاجرون واللاجئون يستخدمون مسار وسط البحر الأبيض المتوسط عن طريق ليبيا ومعظمهم من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى للعبور إلى أوروبا. لقد أصبح مسارا معروفا للمتجرين والمهربين الذين لا يزالون يستغلون الحالة الراهنة وضعف مؤسسات إنفاذ القانون.

والتقارير الإعلامية الأخيرة بشأن مزادات لبيع المهاجرين واللاجئين الأفارقة كرقيق قد استرعت انتباه العالم بأسره. ومقاطع الفيديو المتداولة في وسائط التواصل الاجتماعي والقصص المروعة لبعض اللاجئين والمهاجرين الأفارقة الذين

وصفوا معاناتهم وآلامهم في معسكرات الاحتجاز على يد المتجرين بالبشر والمهربين سببت صدمة في جميع أرجاء القارة وخارجها.

هذا العمل الحقير واللاإنساني ليس غير مقبول فحسب بل ولا مكان له في القرن الحادي والعشرين. ويجب أن يدان بأقوى العبارات، ونؤكد مجددا دعمنا للبيانات الصادرة عن رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمين العام للأمم المتحدة. ونعتقد أنه من المناسب أن يعتمد المجلس بيانا بنفس المعنى يبرهن الجدية التي يتابع بها هذه المسألة. ولذلك، نرى أن ما اقترحته المملكة المتحدة وفرنسا في هذا الصدد مناسب للغاية. وكما ذكرنا خلال الإحاطة الإعلامية بشأن ليبيا الأسبوع الماضي (انظر S/PV.8104) نعتقد أن ثمة نهجين هامين لمعالجة هذه المسألة.

أولا تقوم الحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لتفكيك مخيمات الرق وتدمير الشبكات الإجرامية الضالعة في هذه الممارسة غير الإنسانية.

ولا بد أيضا من اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتحديد هوية جميع المسؤولين عن تلك الجريمة البشعة والوحشية وتقديمهم إلى العدالة. وقد أعربت الحكومة الليبية عن التزامها بإجراء التحقيقات اللازمة، ويجب دعم تلك الجهود. في ذلك الصدد، من المهم جدا تعزيز قدرات المؤسسات الليبية، وسلطات إنفاذ القانون والهيئات القضائية فيها.

ونرحب بالخطوات التي اتخذها الاتحاد الأفريقي للإسراع ببدء التحقيق في دعم التدابير التي أعلنتها السلطات الليبية وإيفاد مبعوث إلى ليبيا لإجراء مشاورات مع الحكومة والجهات المعنية الأخرى للاتفاق على الخطوات العملية اللازمة لمعالجة محنة المهاجرين الأفارقة في ليبيا. ويجب على جميع وكالات الأمم المتحدة أن تشارك بنشاط في دعم تلك الجهود، ويجب أيضا تعزيز التعاون الدولي لمنع ومكافحة الاتجار بالأشخاص وحماية حقوق الضحايا، لا سيما النساء والأطفال.

ثانيا، لا بد من معالجة الأسباب الجذرية للتشريد القسري، والهجرة والاتجار بالأشخاص بطريقة شاملة وكلية. إذ أنه في صميم ذلك يكمن الفقر واليأس. إن حالات كتلك ينبغي أن تذكرنا بأنه لا يوجد من الناحية الفعلية أي بديل لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، كما ذكرنا في مناسبة سابقة، ومن ثم الحاجة إلى تسريع الجهود الرامية إلى معالجة التحديات المتعددة الأبعاد التي تُجبر الشباب على الفرار بحثا عن مستقبل أفضل. لذلك، نردد النداء الذي وجهه السيد إسماعيل شرقي، مفوض السلام والأمن لدى الاتحاد الأفريقي، في الأسبوع الماضي (انظر S/PV.8111) للانتقال من الأقوال إلى الأفعال، وضمان الوفاء بالهدف المحدد لعام ٢٠٣٠.

مع ذلك، ريثما يتم تنفيذ الحلول المستدامة لمعالجة الأسباب الجذرية للهجرة والتشريد القسري، لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به، كالتشديد على تقديم المساعدة الإنسانية المنقذة للحياة للاجئين والمهاجرين، بغض النظر عن وضعهم. وينبغي أيضا تشجيع الدول على مواصلة فتح حدودها أمام اللاجئين وفقا لاتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين لزيادة تعزيز المساعدة الدولية على أساس مبدأ تقاسم الحدود والتضامن مع البلدان المضيفة للاجئين. وينبغي تشجيع زيادة فرص إعادة التوطين كوسيلة للحماية الدولية للاجئين، وتوسيع قنوات الهجرة النظامية، لأنها يمكن أن تسهم إسهاما كبيرا في منع الاتجار بالأشخاص وتهريبهم.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن عميق تقديري للمبادرة النبيلة التي اتخذتها حكومة رواندا لاستقبال ٣٠ ٠٠٠ شخص يواجهون خطر الرق المعاصر في ليبيا. وهذا تصميم على الالتزام بالتنفيذ العملي، وتستحق رواندا الثناء عليه.

أما فيما يتعلق بالحالة في ليبيا بالذات، فنحن نتفهم الطابع المعقد والتحدي الإنساني المتغير بسرعة الذي يواجهه البلد في ظل بيئة سياسية صعبة للغاية. ثانيا، توجد حاجة ملحة إلى

معالجة الحالة السياسية في ليبيا لكي تسود سيادة القانون في جميع أنحاء البلد تحت سلطة يعترف بشرعيتها الشعب الليبي. وفي ذلك الصدد، تتيح خطة عمل الأمم المتحدة، مع مكوناتها المتسلسلة، فرصة أخرى لإنهاء المأزق السياسي الراهن وتلبية المطالب المشروعة لجميع الليبيين. نرحب بالجهود المتواصلة التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، لإشراك جميع الليبيين على أساس خطة عمل الأمم المتحدة، بما في ذلك عن طريق جمع الجهات الفاعلة السياسية الرئيسية، بغية تعديل الاتفاق السياسي الليبي الذي ما برح يُمثل الإطار السليم الوحيد لحل الأزمة الليبية.

أخيرا، إن طرح المهاجرين بالمزاد العلني كرقيق يعتبر إهانة للبشرية، وينبغي لنا أن نفعل كل ما في وسعنا لمكافحة تلك الآفة. ونأمل أن يبعث المجلس بالرسالة المناسبةلإظهار التزامنا الجماعي بمعالجة التحديات الفورية والطويلة الأجل من خلال اتباع نهج شامل وكلي، وبطريقة قوية جدا، كما ذكر ممثل فرنسا من فوره، أي من خلال شراكات عالمية وإقليمية فعّالة.

السيد أبو العطا (مصر): في البداية، أود أن أتقدم بخالص الشكر للمتكلمين في جلسة هذا اليوم، وأشكرهم على إحاطاتهم الإعلامية الوافية في المجلس.

تستمر الشبكات الإجرامية والجماعات الإرهابية في استغلال النزاعات الدائرة، وانعدام سلطة القانون في العديد من مناطق العالم للاتجار في البشر كوسيلة لتمويل أنشطتها الإجرامية، لا سيما الفئات الأشد تعرضا للانتهاكات، أي النساء والأطفال، سواء لأغراض الاستغلال الجنسي أو العمالة القسرية، أو الاتجار في الأعضاء أو الرق، أو غيرها. وهو ما يؤجج هذه النزاعات، ويستلزم تضافر الجهود الدولية من أجل مواجهتها.

وعليه، فقد تابعت مصر بصورة وثيقة وبقلق بالغ ما أوردته التقارير الإعلامية عن قيام بعض من هذه الجماعات الإجرامية في ليبيا باستغلال المهاجرين غير النظاميين والتورط في جرائم الاتجار في البشر. إن مصر تدين وترفض بشدة هذه الممارسات الإجرامية التي تتنافى مع أبسط القيم الإنسانية المستقرة والراسخة. ومن هنا، ترحب مصر بقيام السلطات الليبية الشقيقة بإدانة تلك الممارسات، والإعلان عن قيام الأجهزة الليبية المعنية بفتح تحقيق بشأنها للوقوف على ملابسات الموضوع، فضلا عن التزامها بمعاقبة جميع المتورطين في حالة ثبوت هذه المزاعم. ونحن على استعداد كامل لتقديم كل أشكال العون للأشقاء الليبيين لمساندة السلطات الليبية في التعامل مع الموقف من جميع جوانبه.

إن تلك الظاهرة الصادمة والمروعة تبرز مجددا أهمية توحيد وتعزيز المؤسسات الليبية من أجل مواجهة التحديات الجسيمة التي تشهدها البلاد، وتعزيز قدراتها الوطنية لحماية الفئات المستضعفة والأشد عرضة للانتهاكات، لا سيما النساء والأطفال. ونخص بالذكر هنا الجهود التي تقوم بها مصر على صعيد توحيد القوات المسلحة الليبية، دعما لجهود الأمم المتحدة، وقيام اللجنة المصرية المعنية بليبيا مؤخرا باستقبال وفد من العسكريين الليبيين في القاهرة، فضلا عن الجهود المتواصلة في دعم العملية السياسية. وهي جهود تستهدف أساسا تمكين الليبيين من التوصل بمحض إرادتهم إلى حلول شاملة ومستدامة للأوضاع في ليبيا.

لا يمكن التصدي للأخطار التي تواجهها ليبيا بمعزل عن الأوضاع الأمنية والاقتصادية والاجتماعية في منطقة الساحل الأفريقي. إذ أن حالة الفراغ الأمني وصعوبة السيطرة، وضبط الحدود في المناطق الصحراوية النائية في دول المنطقة، وما يترتب على ذلك من استحداث ملاذات آمنة للجماعات الإرهابية وعصابات الجريمة المنظمة لممارسة أنشطتها غير المشروعة، وترويع السكان المدنيين، كلها أفرزت أوضاعا أمنية ضاغطة على المشهد الليبي. وفي هذا السياق، أود التأكيد على أهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به القوة المشتركة لتجمع دول الساحل الخمس في مجابهة

تلك المخاطر، ومسؤولية المجتمع الدولي في مساندة تلك المبادرة الطموحة. ونؤكد على أن الاستثمار في دعم هذه القوة سيأتي بثماره في تعزيز الاستقرار والأمن الإقليمي والدولي.

ونؤكد على أن الاستثمار في دعم هذه القوة سيأتي بثماره في تعزيز الاستقرار والأمن الإقليمي والدولي.

إن الانتهاكات الواسعة والممنهجة لحقوق الإنسان التي تصاحب التدفقات الكبيرة للاجئين والمهاجرين، بما في ذلك الاتجار في البشر وتهريب المهاجرين، تحتم علينا مضاعفة الجهود الدولية لتعزيز حوكمة وإدارة هذه التدفقات. وفي هذا الصدد، تؤمن مصر بضرورة تبني مقاربة شاملة لمعالجة الأسباب الجذرية للنزوح القسري، تشمل تبني إجراءات اقتصادية وسياسية وثقافية وإنسانية وغيرها، مع أهمية التركيز على البعد الإنمائي في الدول المصدرة والمستضيفة لهذه التدفقات الكبيرة من المهاجرين واللاجئين، وفتح مسارات قانونية جديدة لقبولهم؛ دون التركيز على الحلول الأمنية وغلق الحدود، بما يخالف اتفاقية جنيف لعام ١٩٥١، الخاصة بوضع اللاجئين. وترحب مصر في هذا الصدد بالجهود الجارية من أجل صياغة وإصدار العهد الدولي للاجئين، فضلا عن العهد الدولي لهجرة آمنة ومنتظمة ومنظمة.

وختاما نود الإشارة إلى أن مصر تدعم الدور المحوري للأمم المتحدة بكافة أجهزتها من أجل تعزيز الجهود الدولية الرامية لمحاربة ظاهرة الاتجار بالبشر. والتي كان آخرها اعتماد مجلس الأمن بالإجماع للقرار ٢٣٨٨(٢٠١٧) منذ بضعة أيام، فضلا عن القرار ٢٣٣١ (٢٠١٦)؛ وبروتوكول باليرمو، فضلا عن الإعلان السياسي المتعلق بتنفيذ خطة الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص الذي تم اعتماده في أيلول/سبتمبر الماضي. (قرار الجمعية العامة ١/٧٢)). وندعو إلى تكثيف تلك الجهود خلال الفترة المقبلة.

السيد سكاو (السويد) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المفوض السامي غراندي والمدير العام سوينغ على إحاطتيهما الإعلاميتين الواقعيتين هذا الصباح. ونرحب بمبادرة فرنسا بطلب عقد اجتماع عاجل للمجلس بشأن هذا الموضوع الهام، حيث أن من الضروري أن يؤدي اجتماع اليوم إلى اتخاذ إجراءات سريعة وحاسمة، بما في ذلك من خلال بيان قوي من المجلس.

وشأننا شأن الآخرين، شعرنا بالفزع إزاء تسجيلات الفيديو التي صدرت في الأسبوع الماضي وتظهر بشرا يتم بيعهم وشراؤهم كرقيق في ما يسمى بأسواق النخاسة في ليبيا. أن على جميع الدول التزاماً بمنع جريمة الرق وردعها والمعاقبة عليها؛ وهو من الأمور المحظورة دائما، وقد يشكل جرائم ضد الإنسانية. ونحن ندين أي عمل من هذا القبيل بأقوى العبارات.

ومن دواعي الأسف أن هذه المعلومات ليست سوى الأخيرة في سلسلة الإهانات والانتهاكات التي شهدها النزاع الدائر في ليبيا. لقد أثارت السويد، في كل جلسة من جلسات مجلس الأمن بشأن ليبيا هذا العام، التجاوزات والانتهاكات المنهجية واسعة النطاق لحقوق الإنسان والموثقة توثيقا جيدا، التي يتعرض لها اللاجئون والمهاجرون والمشردون داخليا، بما في ذلك الاحتجاز التعسفي والاغتصاب، وغير ذلك من أشكال الاستغلال الجنسي والبدني والعمل القسري. تلك الجرائم الفظيعة التي لا تزال تحدث في ظل إفلات تام من العقاب. فعلينا جميعا أن نتحمل مسؤولية اتخاذ الإجراءات اللازمة. والآن ليست اللحظة المناسبة للتهرب من المسؤولية.وأود أن أبين عددا من التدابير المحددة للمضي قدما.

أولا، يجب على المجلس أن يطالب بالمساءلة. ونكرر دعوة الأمين العام غوتيريش للسلطات المختصة من أجل إجراء تحقيق في حالات الرق وتجارة الرقيق المبلغ عنها. ونحيط علماً بالإعلان عن إجراء تحقيق من جانب حكومة الوفاق الوطني الليبية، ونرحب بمبادرة الأمم المتحدة للعمل مع السلطات الليبية على إنشاء آلية رصد شفافة من أجل الحفاظ على سلامة المهاجرين واللاجئين ضد الإساءات والانتهاكات لحقوق الإنسان.

ونؤيد أيضا دعوة الأمين العام في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى جميع الأطراف الفاعلة في الأمم المتحدة أن تتابع بنشاط مسألة الرق، ونرحب بتقرير الأمين العام إلى المجلس عن نتائج تلك الجهود. وينبغي أن ينضم إليه المجلس، وكذلك الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، في المطالبة بشكل قاطع لا لبس فيه، بالتحقيق الكامل في هذه الجرائم بطريقة سريعة وموثوقة ومستقلة. وتحقيقا لهذه الغاية، فإننا ندعو إلى التعجيل بإنشاء بعثة لتقصي الحقائق للنظر في مسألة الرق في ليبيا.

بالإضافة إلى ذلك، نؤيد مبادرة مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، التي أحيلت أخيرا إلى المجلس في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر (انظر S/PV.8091)، بشأن استكشاف إمكانية التحقيق في الجرائم المتصلة بالاتجار بالبشر وبشبكات التهريب، بصورة فعلية. وكإجراء وقائي، فضلا عن التشجيع على إحداث تغييرات في السلوك، فإننا نظل على استعداد لاستكشاف إمكانية استخدام الجزاءات لاستهداف أنشطة التهريب والاتجار بالأشخاص.

ثانيا، هناك حاجة ماسة لإدخال تحسينات على الحالة الإنسانية. وندعو السلطات الليبية إلى ضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل ودون عوائق إلى مراكز احتجاز المهاجرين في جميع أنحاء ليبيا، ونكرر دعوتنا لتحويل مراكز الاحتجاز إلى مراكز عبور مفتوحة مستوفية للمعايير الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، من الأهمية بمكان إيجاد بدائل مستدامة للاحتجاز، لا سيما بالنسبة للنساء والأطفال والفئات الضعيفة. إننا نؤيد الجهود التي تبذلها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لضمان الاحتياجات المتعلقة بحماية اللاجئين، بما في ذلك آلية الإجلاء في حالات الطوارئ والإقامة المؤقتة. ونحن إحدى أكبر الجهات المانحة للعمليات الهامة التي تضطلع بها المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ وقد قمنا بتوفير أماكن لإعادة التوطين في حالات الطوارئ لهذه الآلية، ونشجع البلدان الأخرى على أن تحذو نفس الحذو.

وفي حين يلزم اتخاذ إجراءات عاجلة لتلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحا للاجئين والمهاجرين، فإن الحل الوحيد الطويل الأجل للمأساة الإنسانية التي تتكشف هو معالجة الأسباب الجذرية للهجرة القسرية. وسوف يتطلب ذلك اتخاذ إجراءات متضافرة ومنسقة من أجل التصدي للفقر وعدم المساواة وانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، فضلا عن عدم الاستقرار في بلدان المنشأ والعبور، بما في ذلك ليبيا نفسها. إن التنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ يمثل أداة قوية لتحقيق تلك الغاية.

وأخيرا، يجب أن نواصل دعم الجهود التي تيسرها الأمم المتحدة من أجل التوصل إلى حل سياسي دائم للنزاع في ليبيا، الأمر الذي سيؤدي إلى تحسين حياة جميع الناس في ليبيا، بمن فيهم المهاجرون واللاجئون.

السيد بيرموديث ألباريس (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): في البداية، أود أن أشكر المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمدير العام للمنظمة الدولية للهجرة على إحاطتيهما الإعلاميتين.

في يوم الأحد الماضي، صادفت الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لصدور الفيلم كازابلانكا، وهو فلم كلاسيكي على الشاشة الفضية أنا واثق أن أغلبية المجلس قد شاهدته. وفي أحد أكثر المشاهد شهرة، يحاول النقيب رينو إغلاق مقهى ريك، مُدعّيا بأنه فوجئ لأن القمار كان يجري في ذلك المكان. ولم يكد ينهي كلامه عندما قام أحد مديري موائد قمار بتسليم النقيب حقيبة مليئة بأرباحه، وشكره وأمر بأن تغلق أبوابه.

وإذ ننحي الاختلافات الواضحة جانبا، هناك تواز هنا مع الحالة التي نشهدها في ليبيا، التي ليست البلد الوحيد الذي يعاني الظاهرة قيد المناقشة اليوم. فقد وردت تقارير عن وجود سوق للرقيق في ليبيا على مدى ستة أشهر. والفرق يكمن في حقيقة أن ما شهدناه في الأيام الأخيرة لم ينك فيلما ولكن حقيقة

قاسية. ولكن الأمر الأشنع هو وجود أشخاص خسيسين يجنون الأموال من بؤس ويأس المهاجرين.

في نيسان/أبريل، وفي هذه القاعة ذاتها، (انظر S/PV.7934)، أشارت أوروغواي صراحة إلى تقرير صادر عن المنظمة الدولية للهجرة يفيد بوجود سوق الرقيق هذا، وأدانت بشكل قاطع تلك الحالة المروعة. ومع ذلك، وحتى ظهور الفيديو بوصفه دليلا دامغا على محتوى تقرير المنظمة الدولية للهجرة، كان من اللافت للنظر غياب الإعراب عن الغضب والرفض لهذه الحقيقة البغيضة تماما من جانب السلطات الدولية الرئيسية.

ويجب أن نعترف بأننا تأخرنا، جماعيا، في إدانة هذا الوضع في وقت مبكر وفي اتخاذ خطوات ملموسة في هذا الصدد.

واليوم لا يزال لدينا الوقت لتصحيح الخطأ بالتعاون بشأن التحقيق الفوري في تلك الجرائم من خلال إنشاء آليات تمكن من إخضاع الجناة للمساءلة.

لقد كانت المعاملة اللاإنسانية للمهاجرين الذين يستخدمون ليبيا بلد عبور للوصول إلى أوروبا معروفة لمدة أعوام. ويتعرض مئات الآلاف من المهاجرين من جنوب الصحراء الكبرى لممارسات مهينة، مثل العنف والتعذيب والجوع والإيذاء الجنسي، بل والقتل، في أفعال تشكل جرائم حرب وجرائم مرتكبة ضد الإنسانية. وبقدر الإمكان، فإن السلطات الليبية ملزمة بكشف تلك الشبكات للاتجار بالأشخاص وتفكيكها. وعلى الأمم المتحدة، بالتنسيق المناسب لوكالاتها وتعاون المنظمات الإقليمية، أن تساعد السلطات الليبية على مكافحة تلك الآفة وأن تحمي المهاجرين، ولا سيما أشد الفئات ضعفا، مثل النساء والأطفال.

ويؤكد مجددا على أهمية مكافحة الاتجار بالأشخاص في حالات النزاع اتخاذ القرار ٢٣٨٨ (٢٠١٧) مؤخرا. وتدين أوروغواي إدانة قاطعة الاتجار بالبشر بأوسع معانيه والجرائم ذات الصلة التي تسعى لاستغلال الإنسان والاستفادة من شخصه أو دولته الضعيفة، مما ينطوي على تجاهل طابع الفرد بحد ذاته وانتهاك جسيم لحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وفي الأعوام الأخيرة، أحدث انتشار النزاعات المسلحة واضطهاد الأقليات العرقية والدينية مجموعة من الآثار، بما في ذلك ظاهرة الهجرة الجماعية غير المسبوقة وحالات اللاجئين، والمشردون داخليا وملتمسو اللجوء، وهي تحديدا السياقات التي يستفيد منها المتجرون بالبشر الذين يتربحون بشكل دنئ من حالات الضعف والحرمان.

إن الاتجار بالبشر في حالات النزاع مشكلة عالمية، إذ أنه لا يخص بلدان المنشأ وحدها بل يخص أيضا بلدان العبور وبلدان مقصد الضحايا، وهي البلدان التي تعمل فيها الشبكات الإجرامية والبلدان التي تحول عبرها الأموال التي تربحها تلك الشبكات. ولذلك فإن مكافحة الاتجار بالأشخاص مسؤولية المجتمع الدولي برمته. ويجب ألا تركز جهود الدول على مكافحة الاتجار بالأشخاص في حالات النزاع فحسب، بل أيضا على ضمان الحقوق الأساسية للضحايا بتعزيز آليات وتدابير المنع والحماية. إن من يفرون من النزاع ليسوا مشردين داخل الحدود السياسية لبلدانهم فحسب بل قد يسعون أيضا لواقع أفضل في الدول الأخرى. ومن الأمور الخطيرة للغاية أنه، بالإضافة إلى الأعباء النفسية للهجرة في ظل ظروف بالغة الشدة والتشريد نحو المجهول، فإن المهاجرين قد يقعون تحت رحمة تلك العصابات الإجرامية.

وفي حين نستعد لبدء المفاوضات بشأن التوصل إلى اتفاق عالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، تود أوروغواي أن تؤكد مجددا على مبدأ عدم تجريم الهجرة غير النظامية. إن منح المهاجرين الأدوات اللازمة للتطور في بلدان العبور وبلدان المقصد يجعلهم أقل عرضة لخطر الاتجار بالأشخاص. ولذلك على الدول تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع المهاجرين، بصرف النظر عن مركزهم.

وفي الختام، تكرر أوروغواي نداء الأمين العام من أجل التعامل مع تدفقات الهجرة بطريقة شاملة وإنسانية من خلال التعاون الدولي الذي يعالج الأسباب الجذرية لتلك الظاهرة، وزيادة فرص الهجرة القانونية وتعزيز مكافحة المهربين والمتجرين بالبشر، وفي الوقت نفسه حماية حقوق الإنسان للضحايا.

السيد بيشو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على إحاطاتهم الإعلامية الشاملة للغاية والثاقبة النظر.

لقد كانت تقارير وسائط الإعلام عن بيع المهاجرين في أسواق الرقيق في ليبيا مروعة. ويتعرض اللاجئون والمهاجرون بشكل خاص للاتجار بهم، وأيضا لمختلف أشكال الاستغلال، بما في ذلك السخرة، أو الرق أو الممارسات الشبيهة بالرق، مما يمثل تهديدا خطيرا لكرامة الإنسان وسلامته. وعلى المجتمع الدولي أن يبذل قصارى جهوده للقضاء على تلك الجرائم الشنيعة.

ونحيط علما بالتزام الحكومة الليبية بالتحقيق في الممارسات اللاإنسانية وندعو الحكومة إلى ضمان تحقيق العدالة والمساءلة عن طريق تحقيقها مع المسؤولين ومقاضاتهم. ونأمل أن يؤدي إجراء التحقيق الدقيق والملاحقة القضائية إلى ردع الجرائم المماثلة.

وما فتئ مجلس الأمن يعمل على دعم العملية السياسية في ليبيا، ويتعاون مع الممثل الخاص للأمين العام فضلا عن أجهزة الأمم المتحدة والدول الأعضاء. إن الحاجة إلى تعزيز حكومة ليبيا وإلى النهوض بمؤسساتها، بما في ذلك قطاعها الأمني وأمن الحدود، أكثر إلحاحا من أي وقت مضى. وفي الوقت نفسه، نحن بحاجة إلى معالجة الأسباب الجذرية التي تجبر الناس على ترك ديارهم. وتتطلب تلك المسألة تحسين التنسيق والتعاون الإقليميين. ويلزم المجلس أن يتصدى للاتجار بالمهاجرين بالعمل ليس مع ليبيا وحدها، بل أيضا مع الدول الأعضاء الأخرى في المنطقة، فضلا عن المنظمات الإقليمية.

وشعرنا بالتشجيع من بيان الاتحاد الأفريقي الصادر في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، الذي أعلن فيه أن رئيس المفوضية يعتزم إيفاد مبعوث لإجراء مشاورات مع الحكومة الليبية والجهات المعنية الأخرى للاتفاق على اتخاذ تدابير عملية للتخفيف من محنة المهاجرين في ليبيا. إن المجلس بحاجة إلى أن يتابع الحالة بشكل وثيق وإلى أن يتخذ الإجراءات المناسبة.

السيدة سيسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد فيليبو غراندي، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والسيد وليام ليسي سوينغ، المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة، على تقديمهما آخر ما استجد من معلومات في الوقت المناسب.

وخلال الأسبوع الماضي، فإن شريط فيديو لمهاجرين أفارقة يباعون كعبيد في ليبيا أثار عن حق إحساسا بالإهانة اللاأخلاقية في جميع أرجاء العالم. ومن الأمور المثيرة للإشمئزاز أن نرى البشر وهم يشترون ويباعون. وينبغي أن تكون تلك التقارير مثيرة للقلق العميق لنا جميعا، وينبغي أن تلهمنا لنتخذ إجراء. لقد قالت السفيرة هيلي في الأسبوع الماضي (انظر S/PV.8111)، إنه لا يوجد مكان في عالمنا للإسترقاق. ويجب أن نخضع مرتكبي تلك الأعمال للمساءلة عن جرائمهم.

ونرحب بإدانة حكومة الوفاق الوطني الليبية للرق والاتجار بالبشر وإعلانها أنها تجري تحقيقا في التقارير الأخيرة. وتكرر الولايات المتحدة الأمريكية دعوتها إلى إجراء تحقيق كامل وتقديم الجناة إلى العدالة في أقرب وقت ممكن. وكان شريط الفيديو ذاك آخر التقارير العديدة المثيرة للإنزعاج البالغ عن معاملة المهاجرين وطالبي اللجوء في ليبيا.

والواقع أن المهربين الوحشيين يستغلون المهاجرين اليائسين واللاجئين بدون أي اعتبار على الإطلاق للكرامة الإنسانية. ويحتجز المتجرون بالبشر هؤلاء الأشخاص في ظروف مروعة، حيث أصبح التعرض للضرب والتعذيب والاغتصاب أمرا

شائعا. ويتعرض المهاجرون واللاجئون الذين لا يستطيعون سداد دفعيات الفدية الباهظة لسوء المعاملة والاستغلال. فهم يجبرون على العمل في المزارع أو مواقع البناء أو كجزء من الميليشيات المسلحة في العصابات أو، كما شاهدنا، يباعون لمن يدفع أعلى ثمن.

وفي ظل تلك الظروف، ترحب الولايات المتحدة بالجهود الدولية الرامية إلى تقديم المساعدة والحماية إلى الأشخاص المشردين والمهاجرين في ليبيا، بما في ذلك الجهود التي يبذلها مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة التي سمعنا عنها من فورنا. ويجب على المجتمع الدولي أن يدعم زيادة توثيق الانتهاكات في ليبيا، فضلا عن دعم البرامج الرامية إلى كفالة المعاملة الإنسانية للمهاجرين واللاجئين. ومنذ عام ٢٠١١، ساهمت الولايات المتحدة بسخاء في برامج المساعدة الإنسانية الإقليمية لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة والشركاء الآخرين وقدمت أكثر من ١٥٠ مليون دولار بالتحديد لمساعدة اللاجئين والمهاجرين المعرضين للخطر في ليبيا، فضلا عن المشردين داخليا بسبب أعمال العنف. إن التمسك بالتزامات الحماية الدولية أمر حيوي.

ونحث الاتحاد الأوروبي وجميع الدول الأعضاء على ضمان التحري بصورة متسقة عن الشركاء الليبيين والتواجد الدولي في نقاط الإنزال ومرافق الاحتجاز، فضلا عن القيام بعملية لضمان الحصول على الحماية. وبطبيعة الحال، فإن الحل الوحيد الطويل الأجل للتحدي المتمثل في الهجرة عبر ليبيا هو تحقيق الاستقرار في ليبيا. إن المهربين المسؤولين عن إساءة معاملة المهاجرين واللاجئين جزء من الشبكات الإجرامية عبر الوطنية المتطورة التي تزدهر في المناطق غير الخاضعة للحكم أو غير المستقرة.

كما تقوم شبكات تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر تلك بتهريب الأسلحة والمخدرات والوقود غير المشروع عبر الحدود. وتدعم إيراداتها المنظمات الإرهابية، مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والجماعات المنتسبة لتنظيم القاعدة. ويسهم وجودها في عدم الاستقرار في ليبيا، وكذلك في التحديات الأمنية التي تؤثر على منطقتي البحر الأبيض المتوسط والساحل بالكامل. فعدم الاستقرار يولد سلوكا إجراميا ويؤدي إلى حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى المزيد من عدم الاستقرار والمزيد من الانتهاكات، وتستمر الدورة.

وينبغي أن نواصل البحث عن أية فرصة لتعطيل الشبكات الإجرامية في ليبيا باستخدام الأدوات المتاحة لمجلس الأمن، بما في ذلك نظام الجزاءات المفروضة على ليبيا. ومع ذلك، بينما نواجه حتمية فورية لتعطيل شبكات التهريب وتفكيكها، يجب أيضا أن يعيد أعضاء المجلس تأكيد التزامهم بدعم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة بهدف تعزيز إقامة ليبيا أكثر استقرارا ووحدة وأمنا. وتكمن الطريقة الوحيدة المجدية لتحقيق هذا الهدف في أن نقدم جميعا دعمنا الكامل للعملية السياسية التي نظمها الممثل الخاص للأمين العام غسان سلامة على أساس الاتفاق السياسي الليبي، الذي لا يزال يمثل الإطار الوحيد المناسب في جميع مراحل الفترة الانتقالية. ويجب علينا جميعا أن نستغل نفوذنا من أجل كفالة مشاركة جميع الجهات الفاعلة في ليبيا مع الأمم المتحدة بحسن نية، والتشديد على أن الحوار السياسي هو السبيل الوحيد للمضي قدما.

وأي محاولة لتأكيد مواعيد نهائية زائفة، أو اختصار العملية السياسية التي تيسرها الأمم المتحدة، أو فرض حل عسكري لن تؤدي إلا إلى زيادة زعزعة الاستقرار في ليبيا، الأمر الذي لن يساعد إلا المهربين المسؤولين عن إساءة معاملة المهاجرين واللاجئين. وتؤكد الولايات المتحدة مجددا التزامها اليوم بإنهاء جميع أشكال الرق، وتضييق الخناق على الجناة، وتعزيز الاستقرار في ليبيا. ومن الأهمية بمكان أن نعمل معا لتحقيق تلك الأهداف. ويجب أن نحشد الدعم لإنهاء الإفلات من العقاب على ارتكاب تلك الانتهاكات وضمان حقوق الإنسان للجميع في ليبيا.

السيد سيس (السنغال) (تكلم بالفرنسية): أود أن أتقدم بخالص الشكر إلى الوفد الفرنسي على طلب عقد هذه الجلسة العاجلة في أعقاب أحداث الرق في ليبيا.كما أود أن أشكر الرئاسة الإيطالية على عقد هذه الجلسة.وأود أيضا أن أتوجه بالشكر لمقدمي الإحاطتين الإعلاميتين اليوم، السيد فيليبو غراندي، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والسيد وليام ليسي سوينغ، المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة، على إحاطتيهما الإعلاميتين الثاقبتين والمفصلتين للغاية.

لنتذكر أنه قبل بضعة أشهر دقت المنظمات المعنية بالفعل ناقوس الخطر في أعقاب اتخاذ القرار ٢٣٣١ (٢٠١٦)، الذي أدان فيه المجلس بأشد العبارات جميع أعمال الاتجار بالبشر في المناطق المنكوبة بالنزاعات المسلحة وحدد تدابير يتعين اتخاذها للتصدي لها.وقد عقدنا الأسبوع الماضي مناقشة مفتوحة حول الاتجار بالأشخاص في حالات النزاع (انظر S/PV.8111) وما يشكله ذلك من خطر على السلام والأمن الدوليين.وفي ذلك الوقت، كرر المجلس تأكيد التزامه بمكافحة هذه الآفة من خلال اعتماد القرار ٢٣٨٨ (٢٠١٧).وخلال المناقشة، علت العديد من الأصوات ليس فقط لإدانة الحالة المأساوية واللاإنسانية للمهاجرين في ليبيا وضحايا الاتجار وجميع أشكال الإساءة والانتهاكات، بل وللدعوة إلى اتخاذ إجراءات لوضع حد لها.

ومع وضع هذا والأزمة الراهنة في الاعتبار، اتخذ رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي – في انتظار تقديم المزيد من الاستجابات الهيكلية – في جملة أمور، قرارا بشأن الإجراءات التالية: إحالة المسألة إلى اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب بغية تسريع التحقيقات والإجراءات القانونية ذات الصلة، وتعزيز الجهود المبذولة مع شركاء الاتحاد الأفريقي في هذا الصدد، والتوصية بإعادة الراغبين في العمل مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي إلى أوطانهم.وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي الإشارة إلى أنه سيتم إدراج هذه المسألة في جدول أعمال مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي الذي سيعقد في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، وجدول أعمال مؤتمر قمة الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي الذي سيعقد هذا الأسبوع في أبيدجان.

وفي منطقتنا دون الإقليمية في غرب أفريقيا، أدانت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أيضا تلك الأعمال، ودعت الحكومة الليبية والمجتمع الدولي إلى اتخاذ خطوات فورية لإيجاد مرتكبي تلك الجريمة ضد الإنسانية ومحاكمتهم.

وتولي حكومة جمهورية السنغال، من جانبها، اهتماما عميقا لمحنة المهاجرين الليبيين.وقد حشدت وأعادت ٢ ٤٨٩ من مواطنيها الموجودين في ليبيا إلى الوطن منذ بداية عام ٢٠١٧.وفي بيان صدر مؤخرا، ذكرت الحكومة أنها

> ”تندد بأشد عبارات الإدانة الاتجار بالأشخاص الذي يشكل مخالفة جسيمة لضمير البشرية“.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة المتاحة لوفد بلدي لأرحب بقرار حكومة الوفاق الوطني الليبية بفتح تحقيق بشأن تلك النتائج، وندعو جميع الدول الأعضاء إلى تقديم الدعم تحقيقا لهذه الغاية.

ويرى وفد بلدي أنه من الضروري – سواء في ليبيا أو في حال نشوب أي نزاعات مسلحة – مكافحة جميع أشكال الاتجار بالبشر بصورة حازمة.ففضلا عن أنها كونها تمثل انتهاكا جسيما لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، فإنها تؤدي إلى تفاقم عدم الاستقرار وتسهم في وجود الجماعات الإرهابية والجماعات المسلحة والجريمة المنظمة عبر الوطنية.

ويجب التركيز، على وجه الخصوص، على المساءلة، وضرورة التحقيق في الأفعال المرتكبة، وتحديد الجناة ومحاكمتهم.وعندما تعجز النظم القضائية الوطنية عن القيام بذلك بسبب عدم الاستقرار الناجم عن النزاع، فإننا نعتقد أنه ينبغي للعدالة الدولية أن تكون قادرة على الوقوف بشكل مستقل كبديل.

وبالتالي، يجب أن يكون التعاون الدولي والإقليمي الواضح والشامل والقوي جزءا من إطار لنهج متضافر وشامل، ولا سيما فيما يتعلق بتحديد الهوية والحماية والمساعدة وتبادل المعلومات.

وفي الختام، يود وفد بلدي أن يؤكد مرة أخرى على أنليبيا لن تتمكن من كفالة السيطرة الفعلية على جميع أراضيها إلا عندما تعزز إقامة دولة قوية ومستقرة لديها مؤسسات موحدة.ولذلك يجب معالجة المسألة من خلال التوصل إلى حل سياسي للأزمة الليبية، وبشكل أعم، عن طريق اعتماد نهج شامل ومتضافر لتعزيز التنمية والهجرة النظامية، استنادا إلى احترام حقوق الإنسان.

وهذا البعد الإنساني للأزمة يضفي معنى أعمق على النداء الذي وجهه الأمين العام إلى الدول هنا في المجلس لتوفير طرق عادية وأكثر أمانا للهجرة من أجل حماية الفارين من الاضطهاد، وهذا يدفعني إلى الإصرار على التزامنا بمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات والأزمات، ومن بينها عدم الاستقرار والفقر.ومن هذا المنطلق، يؤيد وفد بلدي أيضا فكرة تقديم مشروع بيان رئاسي لتمكين المجلس من التكلم بصوت واحد وقوي وواضح بشأن محنة المهاجرين في ليبيا.

السيد شين بو (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر السيد غراندي، المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والسيد سوينغ، المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة، على إحاطتيهما الإعلاميتين.

تولي الصين أهتماما كبيرا للحالة المتغيرة في ليبيا. وقد بذلت جميع الأطراف في ليبيا خلال العامين الماضيين جهودا كبيرة للدفع قدما بتنفيذ الاتفاق السياسي الليبي، وتم إحراز بعض التقدم. لكن لا تزال ليبيا تواجه عددا من التحديات، بما في ذلك الحالة الأمنية الهشة واستمرار الاشتباكات المسلحة وتفشي الأنشطة الإرهابية. ومن ناحية أخرى، هناك تدفقات هائلة من اللاجئين والمهاجرين عبر البحر الأبيض المتوسط وتفاقم مشكلة الاتجار بالأشخاص والحالة العالمية المتزايدة التعقيد بالنسبة للاجئين والمهاجرين. ويشكل اقتران الاضطرابات في ليبيا بمسألة المهاجرين واللاجئين تحديات عديدة أمام تحقيق الأمن والاستقرار في ليبيا والمنطقة.

إن الأسباب الكامنة وراء مشكلة اللاجئين والمهاجرين معقدة ومتعددة الأوجه، ويتعين على ليبيا قطع أشواط طويلة لتحسين الحالة الأمنية العامة فيها. وينبغي للمجتمع الدولي أن يشجع التعاون الدولي لمعالجة الأعراض والأسباب الكامنة وراء الحالة من خلال اتخاذ تدابير شاملة وتنسيق جهود أصحاب المصلحة العديدين المعنيين، سواء فيما يخص تعزيز التسوية السياسية أو التعامل مع قضية المهاجرين واللاجئين، بغية استعادة الاستقرار في البلد والمنطقة على السواء في أقرب وقت ممكن.

أولا، ينبغي أن ينصب التركيز على إيجاد تسوية سياسية وتهيئة بيئة مستقرة وآمنة. وسيتيح إنهاء الصراعات الداخلية وتحقيق الاستقرار في ليبيا في أقرب وقت ممكن إرساء أساس هام لحل مسألة اللاجئين والمهاجرين بشكل مناسب. وتؤيد الصين جميع الجهود التي يمكن أن تساعد على تحقيق استقرار الحالة وتعزيز عملية التسوية السياسية والجمع بين كل الأطراف في ليبيا من أجل مكافحة الإرهاب. ونأمل أيضا أن تشارك جميع الأطراف في ليبيا في حوار سياسي شامل للجميع لتعزيز العملية السياسية بنشاط وفعالية. وينبغي أن يعمل المجتمع الدولي على زيادة توافق آرائه بشأن هذه المسألة وتقديم الدعم إلى جيران ليبيا والمنظمات الإقليمية، من قبيل الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية في جهودهم الرامية إلى تعزيز السلام وخطة العمل المتعلقة بالتسوية السياسية.

ثانيا، يجب علينا تعزيز التنسيق الدولي والإقليمي في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يكون موحدا في مكافحة الإرهاب، مع العمل بشكل متكامل باستخدام مختلف الوسائل لقطع القنوات التي يستخدمها

الإرهابيون لإمداد أنفسهم بالتمويل والأسلحة والوسائل التي ينشرون بها أيديولوجياتهم. ومن أجل منع استفحال تلك الجماعات الإرهابية، الأمر الذي لن يؤدي سوى إلى تفاقم حالة عدم الاستقرار في المنطقة، يتعين على المجتمع الدولي مساعدة البلدان المعنية على تعزيز قدراتها الأمنية وتشديد مراقبة الحدود بين ليبيا وجيرانها وزيادة تبادل المعلومات والتعاون بين وكالات إنفاذ القانون وتدمير الشبكات الإجرامية التي تتجر بالأشخاص وتحسين الحالة الإنسانية. ويحدونا الأمل في أن تنفذ جميع الدول الأعضاء بشكل كامل ودقيق جميع قرارات مجلس الأمن بشأن ليبيا والاتجار بالأشخاص، وأن تعالج بفعالية المسائل ذات الصلة باللاجئين والمهاجرين في البحر الأبيض المتوسط.

ثالثا، من المهم أيضا التأكيد على أهمية معالجة كل من الأعراض والأسباب الجذرية لهذه المسائل وتعزيز التنمية الشاملة للجميع والمتوازنة التي تعود بالنفع على الجميع. ويجب زيادة الدعم المقدم للبلدان المستضيفة للاجئين، والعمل على إنهاء التمييز وكره الأجانب، والأهم من ذلك، بذل جهود بهدف معالجة الأسباب الكامنة وراء عدم الاستقرار الاجتماعي والاختلالات الإنمائية إذا أردنا وضع حد للاضطرابات والفقر. وينبغي للمجتمع الدولي تناول مسألة التنمية بشكل مباشر وتنفيذ سبل الانتصاف الملائمة وتقديم المعونة إلى البلدان النامية ودعم جهودها الرامية إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتعزيز قدرتها على التخفيف من حدة الفقر والمشاكل المرتبطة به والنهوض بالتنمية المحلية والترويج لتحقيق التنمية المشتركة وإحلال السلام الدائم في البلدان الأصلية. والصين مستعدة للعمل مع المجتمع الدولي لمواصلة الإسهام بنشاط في كفالة وضع حد للنزاع في ليبيا مبكرا وتحقيق الاستقرار واستعادة الازدهار هناك.

السيد صديقوف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): نود أن نشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على وصفهم الشامل للحالة المزرية للمهاجرين واللاجئين في ليبيا. كما نقدر الجهود التي بذلها زملاؤنا الفرنسيون لعقد هذه الإحاطة الإعلامية اليوم.

خلال هذا الشهر وحده، عقدنا ثلاث جلسات للمجلس بشأن ليبيا، بما في ذلك فيما يتعلق بحالة المهاجرين. ويشكل تواتر وكثافة هذه المداولات مؤشرا واضحا على ضرورة ضمان إيلاء المزيد من الاهتمام إلى هذه المشكلة الإنسانية الخطيرة، التي تتفاقم جراء الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. ويعاني الآلاف من المهاجرين واللاجئين من سوء المعاملة والاحتجاز في ظروف لا إنسانية. ومما يبعث على الجزع بيع المهرّبين للمهاجرين، الذين يحاولون الوصول إلى أوروبا عبر شمال أفريقيا، في مزادات للرق المعاصر في ليبيا. وكما ذكر الأمين العام في بيانه الذي أدلى به في الأسبوع الماضي (انظر S/PV.8111)، لا مكان للرق في العالم. وتشكل هذه الأفعال أفظع الانتهاكات لحقوق الإنسان اليوم، وقد ترقى إلى مرتبة جرائم ضد الإنسانية.

وكازاخستان تؤيد الدعوة إلى التحقيق في الحالة، وتقديم الجناة إلى العدالة في أقرب وقت ممكن. ويرحب وفد بلدي بتأكيد السلطات الليبية على أنها ستقوم بإجراء تحقيقات بهدف ملاحقة ومعاقبة جميع الضالعين في تلك الجرائم البشعة. إن هذه الأزمة ستتطلب أيضا قيام مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية بأنشطة رصد صارم وتنفيذ تدابير مناسبة، إذا أردنا وضع حد لعمليات هؤلاء المهربين والعصابات الإجرامية.

وبالتالي، فإننا بحاجة إلى تعاون دولي أكثر إصرارا من ذاك القائم بيننا الآن من أجل تضييق الخناق على المتجرين والمهربين ووضع سياسة منسقة بشأن الهجرة. وإلى جانب ذلك، علينا أن نزيد من جميع الفرص الممكنة للهجرة القانونية والتنفيذ الكامل للاتفاقيات الدولية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وفي الوقت نفسه، يجب علينا أن نعمل على التوصل إلى تسوية للحالة

في ليبيا في أقرب وقت ممكن من خلال المصالحة السياسية. وسيساعد الاستثمار في التنمية على الحد من تدفقات الهجرة في جميع أنحاء البلد.

في الختام، تضم كازاخستان صوتها إلى الأمم المتحدة والجهات الأخرى في الإدانة الشديدة لهذه الأنشطة المشينة وفي العمل على وضع حد لهذه الإهانة للكرامة الإنسانية.

السيد زاغاينوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نود أولا أن نشكر مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين على ما قدماه من معلومات.

والمشاكل الخطيرة التي أثيرت خلال جلسة اليوم مقلقة للغاية. ونتشاطر القلق إزاء المعلومات التي تشير إلى زيادة الاتجار بالأشخاص في المنطقة. لقد ناقش مجلس الأمن بالفعل المشكلة في مناقشة الأسبوع الماضي (انظر S.PV.8111) بشأن موضوع الاتجار بالأشخاص في حالات النزاع، حيث اتخذنا أيضا القرار ٢٣٨٨ (٢٠١٧). وتثار المسألة بانتظام في المناقشات بشأن الحالة في ليبيا، كما كان عليه الحال خلال هذا الشهر.

وكما ذكرنا من قبل، فإن الطابع عبر الوطني للجرائم المتصلة بالاتجار بالبشر في حالات النزاع المسلح يتطلب تعاونا دوليا كبيرا للتصدي لها. ومن أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من الفعالية في التعامل مع هذه المشكلة ومع المسائل الأخرى المتعلقة بالمهاجرين، من الضروري اتباع نهج متكامل يشمل معالجة أسبابها الجذرية وملاحقة الجناة وتقديم المساعدة لضحاياها. وينبغي أن ينصب التركيز في المقام الأول على أسباب مشكلة المهاجرين.

وفيما يتعلق بالأسباب الجذرية للحالة في ليبيا، فإن نطاق أنشطة الجماعات الإجرامية المرتبطة بالاتجار بالأشخاص هناك يشكل واحدة من العواقب العديدة للأزمة الخطيرة والطويلة الأمد الناجمة عن التدخل العسكري العنيف في الشؤون الداخلية لليبيا في عام ٢٠١١. ومما يسهل وقوع المعاملة اللاإنسانية للمهاجرين استمرار الانقسام السياسي والمؤسسي في ليبيا. ولا تعيش ليبيا في فراغ. وتؤثر الأنشطة التجارية الإجرامية ذات الصلة بالهجرة غير القانونية بوضوح على جميع أنحاء المنطقة وتمتد آثارها إلى أوروبا كذلك.

ونحيط علما بعزم ليبيا على ملاحقة هذه الأنشطة الإجرامية قضائيا، وينبغي أن ندعم الجهود التي تبذلها لمكافحتها ومساعدة الضحايا.

بيد أن الحل الطويل الأجل لهذه المشكلة يكمن فقط في إعادة توحيد ليبيا من خلال تسوية سياسية في إطار حوار واسع تحت رعاية الأمم المتحدة. ولن يساعد على التوصل إلى الاستدامة والتخفيف من حدة مشاكل اللاجئين والمهاجرين غير الشرعيين في ليبيا سوى تحقيق السلام الدائم والثابت والمكافحة المتواصلة للتهديدات الإرهابية.

إننا نسمع اقتراحات بضرورة التدخل العاجل بذريعة الحالة الصعبة للمهاجرين في ليبيا. وندرك أن ثمة من يفضلون معالجة مشاكل مماثلة على نحو مستقل بتجاوز القانون الدولي وانتهاك سيادة الدول. ولن يؤدي ذلك إلا إلى تفاقم الحالة الصعبة التي نشأت في أعقاب تدمير ليبيا. وفي الوقت نفسه، من المستصوب أن تولي المنظمات والهياكل الدولية الرئيسية للمسائل المتصلة بالمهاجرين في ذلك البلد اهتماما وثيقا. وسيكون من المفيد للغاية، في ذلك الصدد، تعزيز التعاون مع الاتحاد الأفريقي.

السيد فيترينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الوفد الفرنسي على المبادرة والرئاسة الإيطالية على عقد هذه الإحاطة الإعلامية اليوم عن حالة المهاجرين في ليبيا. ونحن ممتنون كذلك لمقدمي الإحاطات الإعلامية.

يجب على المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، أن يستجيب للتقارير الإخبارية عن بيع المهاجرين الأفارقة كرقيق.

ولذلك فإننا نؤيد تأييدا تاما فكرة الخروج بنتيجة ملموسة من جلسة اليوم.

لقد احتلت الحالة في ليبيا بالفعل مكانا بارزا في جدول أعمال المجلس خلال هذا الشهر. فهي تؤثر تأثيرا مباشرا على استقرار الدول المجاورة ومنطقة الساحل والبحر الأبيض المتوسط. وتواجه منطقة الساحل والبحر الأبيض المتوسط – إلى حد كبير بسبب الأزمة الراهنة في ليبيا – العديد من التحديات تتراوح بين التهديدات الإرهابية وتدفقات الهجرة غير النظامية.

وتدين أوكرانيا بقوة، كما ذكرنا في هذه القاعة قبل أسبوع فقط، استمرار انتهاكات حقوق الإنسان في مراكز الاحتجاز في ليبيا، حيث تجرى إساءة معاملة المهاجرين الأفارقة ومضايقتهم بانتظام (انظر S/PV.8104). فالتقارير الواردة بشأن بيع الرقيق في مزاد علني مروعة. إنه لأمر يثير الجزع أن تحدث هذه الجرائم البشعة في القرن الحادي والعشرين. ويشارك وفد بلدي، في ذلك الصدد، أعضاء المجلس الآخرين في مناشدة جميع السلطات المختصة في ليبيا التحقيق في هذه الأعمال الوحشية وكفالة محاسبة المسؤولين عنها. كما نشجع المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية على النظر بدقة في تلك الفظائع.

ولا تشكل الحالة الراهنة للمهاجرين سوى واحد من العديد من عناصر عدم الاستقرار الحالي في ليبيا. فقد استغلت الشبكات الإجرامية، التي ازدهرت بصورة لم يسبق لها مثيل، عدم إحراز تقدم على المسار السياسي والفراغ الأمني. وقد أصبح الاحتجاز التعسفي والتعذيب والخطف والقتل والاتجار بالأشخاص وتهريب المخدرات والأسلحة – كل ذلك – واقعا في البلد. ولذلك، لن يخفف من معاناة الشعب الليبي سوى اتباع نهج شامل تجاه الأسباب الجذرية للنزاع الحالي.

ونعتقد، في هذا الصدد، أن من الأهمية بمكان الآن أن تستثمر المزيد من الجهود في العملية السياسية. ويؤكد وفد بلدي مجددا دعمه للممثل الخاص للأمين العام غسان سلامة، وهو يعمل مع الأطراف من أجل النهوض بتنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة لاستئناف عملية سياسية شاملة بملكية ليبية. إننا ندعو جميع المعنيين إلى مواصلة المشاورات حتى يتم التوصل إلى حل توفيقي بشأن إدخال تعديلات على الاتفاق السياسي الليبي. وفي رأينا، يظل الاتفاق الإطار السليم الوحيد لإنهاء الأزمة الراهنة في ليبيا. وأي محاولات لتقويض العملية غير مقبولة ويجب رفضها. فكلما طال الفراغ في ليبيا كلما ترسخت تجارة الرقيق وغيرها من الأنشطة غير المشروعة في البلد.

وتعتقد أوكرانيا أنه بدون الفرص الاقتصادية، ولا سيما للشباب في أفريقيا، فإن هنالك مخاطر من أن تظل منطقة شمال أفريقيا ومناطق جنوب الصحراء الكبرى غير مستقرة، مع استغلال الإرهابيين والمجرمين للفراغ الذي تخلفه الدولة للاتجار غير المشروع بالأشخاص والأسلحة. وفي ذلك السياق، فإن تحقيق السلام المستدام والاستقرار في ليبيا والمنطقة يتطلب المزيد من الاستثمارات في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وستظل المجتمعات المحلية الضعيفة في ليبيا والبلدان الأخرى المتأثرة بالنزاعات هدفا سهلا للإرهابيين والمجرمين، بدون هياكل حكومية فاعلة وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية وجهات إنفاذ القانون وأجهزة قضائية فاعلة. ولذلك، فإن المبادرات المتعلقة بمكافحة الإرهاب وتعزيز التنمية الاقتصادية ومعالجة تدفقات الهجرة وضمان احترام حقوق الإنسان يجب أن تمضي جنبا إلى جنب وتكمل بعضها البعض. وتظل أوكرانيا ملتزمة بالإسهام في هذا المسعى.

السيديورينتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): تشكر بوليفيا الرئاسة الإيطالية ووفد بلدكم، سيدي الرئيس، وكذلك وفد فرنسا على المبادرة بعقد الإحاطة الإعلامية هذا الصباح. كما نقدر الإحاطات الإعلامية التي قدمها السيد فيليبو غراندي، المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والسيد وليام ليسي سوينغ، المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة.

وتؤيد بوليفيا البيان الذي أدلى به رئيس الاتحاد الأفريقي، السيد ألفا كوندي، الذي أدان الاسترقاق والمعاملة اللاإنسانية للمهاجرين في ليبيا، واصفا إياها بالتجارة الخسيسة وأنها من مخلفات حقبة مضت. إننا نتفق مع قوله بأن الممارسات الحديثة للرق يجب أن تنتهي، وأنه يجب استخدام جميع الأدوات المتاحة لتحقيق تلك الغاية. كما نؤيد النداء الموجه من الاتحاد الأفريقي لإجراء تحقيق عاجل في هذه الأفعال المنفرة والممارسات اللاإنسانية من أجل تحديد المسؤولين عنها وتقديمهم إلى العدالة.

وتعرب بوليفيا عن بالغ القلق إزاء محنة المهاجرين غير المقبولة والمروعة في ليبيا، الذين وقعوا ضحايا لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. إن هذه هي المرة الرابعة هذا الشهر التي يتناول فيها مجلس الأمن هذه المسألة: فقد تناولناها خلال المناقشة التي جرت بشأن الاتجار بالأشخاص (انظر S/PV.8111)، كما أثرناها في الإحاطات الإعلامية بشأن التحديات القائمة في منطقة البحر الأبيض المتوسط وبشأن الحالة في ليبيا. وهذا يدل على خطورة الحالة، الأمر الذي يتطلب اهتماما فوريا من المجتمع الدولي.

فوفقا للإحصاءات الصادرة عن منظمة العمل الدولية، بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة، تعرض أكثر من مليون شخص في عام ٢٠١٦ لشكل من أشكال الرق المعاصر. وذلك يعني أنه في عالم اليوم، هناك خمسة ضحايا للرق من كل ١ ٠٠٠ شخص وواحد من كل أربعة منهم طفل. إن تلك الأرقام مروعة ويتعين على المنظمة ألا تتجاهلها ولا يمكنها ذلك.

ويتعين على مجلس الأمن أن يفعل كل ما في وسعه لضمان تنفيذ الآليات والمبادرات التي اقترحها الاتحاد الأفريقي. إننا نسلط الضوء على إجراء حكومة الوفاق الوطني في ليبيا تحقيقات من خلال لجنة رفيعة المستوى من أجل تحديد المسؤولين عن هذه الأعمال غير الإنسانية. ويجب على حكومة الوفاق الوطني، بالإضافة إلى ذلك، أن تتعاون مع التحقيقات التي يضطلع بها مكتب المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، لأن هذه الأنشطة قد تشكل جرائم ضد الإنسانية. وإن كان الأمر كذلك، فإن مرتكبي هذه الجرائم يجب أن يحاكموا أمام المحكمة.

إننا نحث جميع الدول على معالجة حالة المهاجرين في ليبيا بطريقة إنسانية، من خلال التعاون والحوار الدوليين أو الإقليميين أو الثنائيين. ويجب القيام بعمل للنهوض بتدابير فعالة لمحاربة واستئصال الاتجار بالبشر وتهريبهم ودعم الضحايا والناجين ومساعدتهم في إعادة الاندماج، فضلا عن تقديم الجناة إلى العدالة وزيادة فرص الهجرة.

ونؤكد، على نفس المنوال، أهمية تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وندعو الدول التي لم تصدق على بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، إلى أن تفعل ذلك. أتذكر كلمات المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة: ”إن الاتجار بالبشر جريمة طفيلية تتغذي على الضعف وتزدهر في أوقات عدم اليقين وتتكسب من التقاعس“.

في الختام، من المهم الإشارة إلى أن الأزمة في ليبيا وتداعيتها في منطقة الساحل عموما هي نتيجة مباشرة وعملية للجوء إلى سياسات تغيير النظام، وإلى التدخل في الشؤون الداخلية لدول أخرى – وهي عناصر لم يكن لها أثر سوى أنها خلفت وراءها الملايين من الضحايا والمشردين واللاجئين والقتلى.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل إيطاليا.

أود أن أشكر مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين جزيل الشكر على بيانيهما، وأشكرهما كذلك على الأعمال التي تضطلع بها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة على أرض الواقع لمساعدة جميع من هم في حاجة إلى حماية دولية.

ونحن ملتزمون بالمساعدة على تحسين الظروف المروّعة في مراكز اللاجئين والمهاجرين، بما في ذلك من خلال إطلاق نداءات جديدة لتنفيذ مشاريع بواسطة المنظمات غير الحكومية وإيجاد سبل للهجرة القانونية والإعادة إلى الوطن. وأود أن أشدد على أن إيطاليا تدعم منذ فترة طويلة الدور الحاسم للأمم المتحدة على أرض الواقع وتشدد عليه، وقد نادينا منذ البداية وعملنا من أجل تعزيز وجود مفوضية اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة في ليبيا.

وهذا هو السبب في أننا نرحب بالتقدم الهام الذي أحرزته كل من المفوضية والمنظمة الدولية للهجرة بشأن تلك المسألة البالغة الأهمية. ويسرّ إيطاليا أن الجهود الإيطالية، بما في ذلك عن طريق إشراك السفارة الإيطالية في طرابلس، تمكّنت من تيسير أنشطة المفوضية في ليبيا باسم المهاجرين والفئات الضعيفة التي هي في حاجة إلى حماية دولية، وكذلك تحديد شروط حضورها ومشاركتها في البلد. وتحقيقاً لهذه الغاية، يسّرنا عقد اجتماعات في السفارة الإيطالية بطرابلس مع السلطات المحلية ومفوضية شؤون اللاجئين. ويمكن بالتالي تسريع إجراءات إعادة توطين المهاجرين والفئات الضعيفة الآن بالتعاون مع المكتب المخصص لهذا الغرض في طرابلس والذي تديره السلطات المحلية، والذي يهدف إلى توفير أعلى مستويات المساعدة الإنسانية واحترام حقوق الإنسان.

إن التنقل البشري والاستغلال والانتهاكات المرتكبة ضد المهاجرين والحالة في ليبيا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط هي في صميم عمل إيطاليا في الأمم المتحدة ورئاستنا لمجلس الأمن. وقد عقدنا قبل أسبوع مناقشة مفتوحة (انظر S/PV.8111) بشأن الاتجار بالأشخاص في حالات النزاع. وترأس وزير خارجيتنا، أنجيلينو ألفانو، جلسة الإحاطة بشأن التحديات الأمنية في منطقة البحر الأبيض المتوسط (انظر S/PV.8106) في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر. وجرى تخصيص جلسة (انظر S/PV.8104) للحالة السياسية في ليبيا والتي عُقدت في اليوم السابق. وبصفتنا عضواً في مجلس الأمن، كانت التدابير التي اتخذتها إيطاليا بشأن تلك المسائل متسقة، حيث تُوجت تحت رئاستنا باتخاذ القرار ٢٣٨٨ (٢٠١٧) بالإجماع، والذي أيدته العديد من الوفود المتحلّقة حول هذه الطاولة وشارك في تقديمه ٥٦ بلداً في المناقشة المفتوحة التي ذكرتها.

ويؤكد القرار، في جملة أمور، أن التحديات التي يطرحها الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين في منطقة الساحل وفي ليبيا تؤدي إلى تفاقم عدم الاستقرار والنزاع. ويدعو إلى تجديد الجهود الجماعية والمنسقة ويوفر الأساس القانوني لتعزيز مراكز استقبال الضحايا واتباع نهج مراع للاعتبارات الجنسانية وخصوصيات الطفل في تلبية احتياجات الضحايا، ولا سيما مع تسليط الضوء على أن الاتجار بالبشر تترتب عليه – كما يتضح من الحالة في ليبيا – انتهاكات واسعة النطاق وجسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك أشكال بشعة من الاستغلال والاستعباد.

إن التقارير الأخيرة التي تشير إلى أن المهاجرين في ليبيا يباعون رقيقاً تثير الاشمئزاز. فلا يجب أن يكون هناك مكان للرق في عالم اليوم. وهذه الأفعال هي من بين أفظع الانتهاكات لحقوق الإنسان ويمكن أن تندرج ضمن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. ونحن ندينها بأقوى العبارات. ولذلك، ترحب إيطاليا بالبيان الذي أصدرته حكومة الوفاق الوطني في ليبيا والذي تدين فيه تلك الممارسات اللاإنسانية وتعلن عن بدء تحقيق في تلك المسألة البغيضة لتقديم الجناة إلى العدالة. ونرحب أيضاً بالملاحظات التي أدلى بها مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي، السيد إسماعيل شرقي، أمام المجلس في الأسبوع الماضي (انظر S/PV.8111) بشأن المبادرة التي اتخذها الاتحاد الأفريقي للتصدي لمحنة المهاجرين الأفارقة في ليبيا. ونشير أيضاً إلى كلمات بنسودة، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، في المجلس (انظر S/PV. 8091) المنعقد تحت الرئاسة الإيطالية قبل ثلاثة أسابيع فقط.

ويجب ألا ننسى أن مسألة تهريب أعداد كبيرة من الناس عبر ليبيا تعود إلى زمن طويل قبل تسليط الضوء مؤخراً عليها من جانب وسائط الإعلام الدولية. وعلى مدى السنوات الماضية، أنقذت إيطاليا واستقبلت أكثر من نصف مليون من المهاجرين واللاجئين الذين كانوا يحاولون الوصول إلى أوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط. وفي الوقت ذاته، لا ندخر جهداً في إذكاء الوعي بشأن هذه المسألة، أولاً في الاتحاد الأوروبي ولاحقاً على الصعيد العالمي.

وكما ذكر وزير الخارجية أنجيلينو ألفانو في هذه القاعة خلال الجلسة المعقودة بشأن ليبيا، فإن الانخفاض الأخير في تدفقات الهجرة عبر البحر الأبيض المتوسط أمر مشجع لأنه يؤدي إلى خفض عدد الأشخاص الذين يقومون برحلة خطرة – وهي رحلة أودت بحياة عدد كبير جدا من الأبرياء خلال السنوات الأخيرة. ولكن تحسين إدارة تدفقات الهجرة يجب ألا يجري على حساب حقوق الإنسان. وينبغي أن يُعامَل المهاجرون معاملة تراعي إنسانيتهم وتحفظ كرامتهم، وينبغي أن تُحترم حقوقهم بالكامل. وهذا هو النهج الذي اعتمدته إيطاليا منذ بداية هذه الأزمة من خلال الجمع بين التضامن والأمن.

وتدرك إيطاليا أن الحل المستدام لهذه المسائل يكمن في تعزيز مؤسسات الدولة الليبية والبلديات المحلية هناك، ونحن ننفذ عدة مبادرات ملموسة تحقيقاً لهذه الغاية. ونشير إلى أهمية مساعدة ليبيا، كما سبقت الإشارة إليه في العديد من قرارات مجلس الأمن، تحت تنسيق رئاسة المجلس، في بناء القدرات اللازمة، بما في ذلك تأمين حدودها ومنع أعمال تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر والتحقيق فيها ومحاكمة مرتكبيها. إن ذاك التحدي ذو طابع عبر وطني، ولذلك لا يمكن ترك ليبيا بمفردها في التعامل معه.

ونحن نؤمن بأن حماية الفئات الضعيفة، بمن فيهم المهاجرون، يجب أن تكون في صميم أنشطة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. ونعرب أيضاً عن الدعم أيضا للبلدان المتضررة في المنطقة من تهريب المهاجرين، ونؤكد على مبادرة إيطاليا لتعزيز فعالية الاستجابة المتعددة الأبعاد بالتعاون مع دول المنشأ والعبور والمقصد.

إن المتجرين بالبشر يستغلون عدم الاستقرار في منطقة الساحل، كما ذكّر آخرون المجلس بذلك. ونحن بحاجة إلى معالجة هذه التحديات المشتركة بروح من التضامن الدولي والمسؤولية المشتركة من أجل معالجة أسبابها الجذرية ومنع استغلال الأشخاص الضعفاء من جانب مهربي المهاجرين والمتجرين بالبشر.

وفي نهاية المطاف، فإن الحل للمشكلة سياسي، كما جرى تذكرينا بذلك في حالة الأزمة الليبية. ومن شأن حل كهذا أن يقود البلد في طريقه نحو تحقيق الاستقرار والمصالحة الوطنية من خلال الحوار الشامل للجميع. وتؤكد إيطاليا من جديد دعمها الكامل لوساطة الأمم المتحدة في هذا الصدد، كما أكد رئيس الوزراء جينتيلوني سيلفيري في اجتماعه مع الممثل الخاص سلامة قبل يومين في تونس.

في الختام، تود إيطاليا أن تعرب عن دعمها لاقتراح المملكة المتحدة اعتماد وثيقة رسمية، والتي من شأنها أن تضفي قيمة مضافة هامة للنهوض بمشاركة مجلس الأمن بشأن هذه المسألة. وسيكون المقترح أيضاً دعماً لمتابعة المبادرة التي أطلقتها الرئاسة الإيطالية خلال هذا الشهر. وأود أن أختتم كلمتي بتوجيه الشكر إلى فرنسا أيضاً على تنظيم هذه الجلسة بالتعاون مع الرئاسة الإيطالية.

أستأنف مهامي الآن بصفتي رئيس مجلس الأمن.

وأعطي الكلمة لممثل ليبيا.

السيد المجربي (ليبيا): سوف أدلي بهذا البيان، السيد الرئيس، الموجه إلى المجلس الموقر من السيد فائز السراج، رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني.

”يسرني في البداية أن أهنئكم، السيد الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن خلال هذا الشهر وأشكركم على تنظيمكم لهذه الجلسة تحت بند صون السلم والأمن الدوليين حول موضوع الاتجار بالأشخاص في حالات النزاع. وكذلك الشكر موصول لكل من السيد فيليبو غراندي، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين والسيد وليام سوينغ المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة على إحاطتيهما الإعلاميتين. كما أشكركم على إتاحة الفرصة لي للحديث أمام مجلسكم الموقر.

”لقد تابعت بقلق بالغ ما تناقلته بعض التقارير الإعلامية التي تظهر – إن ثبتت صحتها – قيام بعض الأشخاص بالاتجار في بعض المهاجرين غير الشرعيين من ذوي الأصول الأفريقية لتحقيق عوائد مادية. وبغض النظر عن صحة هذه التقارير، فإننا ندين هذه الأفعال بأقصى عبارات الإدانة والاستنكار، أيا كانت جنسيات مرتكبيها، ليبيين أو غير ليبيين، وفي أي مكان ارتكبت، في الداخل أو الخارج. فهي تتنافى مع قيمنا وديننا وقوانيننا الوطنية ومع القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني ومواثيق حقوق الإنسان، ولا يمكن التغاضي عنها إطلاقا. وقد أصدرت تعليماتي للجهات الأمنية المختصة بالتحقق من صحة الشريط، وإذا ما ثبتت صحته ستتكفل الجهات المختصة بملاحقة المجرمين وتقديمهم للعدالة في أسرع وقت ممكن.

”كما نؤكد على أن أي تجاوزات أو إساءة معاملة للمهاجرين غير الشرعيين هي أعمال فردية منعزلة وليست ممنهجة إطلاقا. وتؤكد حكومة الوفاق الوطني على أن مرتكبيها لن يفلتوا من العقاب، كما نطلب من أي جهة داخلية أو خارجية تملك معلومات عن مثل هذه الجرائم مساعدتنا بتقديمها لمكتب النائب العام الذي باشر التحقيق في الموضوع.

”يجدر بنا التأكيد على أن القوانين الليبية المتعلقة بالهجرة غير الشرعية تجرم الاتجار بالبشر وتشدد على المعاملة الإنسانية للمهاجرين غير الشرعيين، كما تحرم وتجرم ظاهرة الرق والاسترقاق والعبودية منذ استقلال ليبيا بمراسيم ملكية ووفقا لأحكام قانون العقوبات، وهي ملتزمة بذلك. كما أن هذه الأفعال تتنافى مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة عبر الوطنية، وأن ليبيا من الدول المصادقة على بروتوكول منع وقمع الاتجار بالأشخاص والمعاقبة عليه، الملحق بها وسيطال القانون حتما مرتكبي الجرائم من الليبيين وغير الليبيين على الأراضي الليبية.

”إن جريمة الاتجار بالبشر تعد من الجرائم المنظمة التي تنفذها شبكات إجرامية عابرة للحدود، خاصة عبر المناطق التي تشهد صراعات وحالة من عدم الاستقرار، ويتوجب مواجهتها من قبل المجتمع الدولي بشكل تكاملي وفعال في دول المقصد والمصدر وليس في دول العبور فقط، إذ لولا وجود هذه الشبكات الإجرامية في دول المقصد والمصدر، ما كان لدول العبور، كليبيا التي تمر بظروف صعبة وحالات من عدم الاستقرار والنزاع، طالت حتى مواطنيها، أن تصبح هي الضحية الأولى لهذه الهجرات الكبيرة، خاصة في غياب إمكانيات تسمح بالتصدي لها ومنعها وحماية حدودها.

”وهنا نهيب بمكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات والجريمة أن يتحمل مسؤولياته ويساهم في الكشف عن شبكات التهريب والاتجار بالبشر في دول المقصد والعبور والمصدر، وذلك وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها المتعلقة بمنع وقمع الاتجار بالأشخاص والمعاقبة عليه.

”إن مشكلة الهجرة مشكلة دولية متعددة الجوانب وليست قطرية أو إقليمية، ولا يمكن إطلاقا تحميل

المسؤولية عنها لدول العبور كليبيا. ولمواجهة هذه المشكلة ينبغي التركيز على جذور المشكلة وليس على أعراضها، من خلال إحداث تنمية مكانية حقيقية في دول المصدر بمساعدة دول المقصد، وكذلك بمساعدة دول المصدر على معالجة الأسباب الحقيقية لظاهرة الهجرة، إضافة إلى مجابهة التنظيمات والعصابات المتورطة في جلب المهاجرين، بدول المصدر والمقصد، والتوجه نحو الحلول الناجعة للمشكلة في أبعادها الراهن والوقائي والمستدام. وفي هذا الصدد، أود التأكيد على ما يلي بخصوص دور دول المقصد والمصدر:

”أولا، إن أي ترتيبات أو خطط، فيما يخص دول المقصد، لمنع وصول المهاجرين إليها وإجبارهم على العودة القسرية إلى ليبيا هي تنصل من تحمل المسؤولية وفقا للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، وسيترتب عليها تعريضهم للخطر خاصة في ظروف عدم الاستقرار، علاوة على إضافة أعباء جديدة على السلطات الليبية التي تحتاج إلى مساعدات لوجستية لمواجهة أعباء هذه الظاهرة مرحليا، وإلى مساعدات تقنية لحماية حدودها بشكل مستدام. كما نؤكد رفضنا لأية توجهات تستهدف توطين المهاجرين غير الشرعيين في بلدان العبور، كليبيا، لما لذلك من تداعيات على التركيبة السكانية والنسيج الاجتماعي والثقافي للمجتمع، ويعمل على تقويض السيادة والتشريعات الوطنية والدولية. ونامل أن يراجع الاتحاد الأوروبي سياساته ذات العلاقة بهذا الأمر.

”ثانيا، نهيب، فيما يخص دول المصدر، بهذه الدول وبالدول المجاورة لليبيا أن تعمل على ضبط ومراقبة حدودها ومنع تدفق مئات الآلاف من رعاياها عبر حدودها مع ليبيا وتعرضهم للخطر بدلا من التنصل من مسؤولياتها ومحاولة تحميل ليبيا، كدولة عبور غير مستقرة، عبء مشكلة الأفواج الضخمة من المهاجرين غير الشرعيين، والعمل على إعادة من تسلل منهم إلى ليبيا لبلدانهم الأصلية حفاظا عليهم من هذه الهجرات غير القانونية المحفوفة بالمخاطر الجمة في الصحراء والبحر.

”ويجدر التذكير بأن ليبيا التي تتعرض اليوم إلى حملة تشويه إعلامية كبيرة باطلة وكأنها دولة تمييز عنصري، وهي ذات النسبة الكبيرة من المواطنين، خاصة في الجنوب، من ذوي البشرة السمراء، قد استوعبت في الماضي حوالي مليونين أو أكثر من العمالة الوافدة من الدول الأفريقية ومن الدول العربية المجاورة في مشاريع القطاعين العام والخاص، تمتعوا خلالها بالمعاملة الحسنة. كما إنه حال استقرار ليبيا واستتباب الأمن والسلم فيها بشكل دائم، سيتم استيعاب عدد مماثل من إخوتنا الأفارقة والعرب للعمل في مشاريع إعادة الإعمار والمشاريع التنموية المتوقفة، وذلك بعقود واتفاقيات قانونية تضمن حقوق وواجبات كلا الطرفين – العمالة الوافدة والسلطات الليبية.

”وفي الختام، على المجتمع الدولي، إن كان جادا في التصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية أو على الأقل في التقليل من تداعياتها، أن يتكاتف لمواجهتها وتبني معالجة فعالة لأسباب وجذور المشكلة بدلا من التركيز على المزيد من التأجيج الإعلامي وتشويه صورة ليبيا. كما أننا ندعم كافة الخطوات التي من شأنها فرض عقوبات دولية على المهربين والمتاجرين بالبشر، بشرط أن تشمل كافة المتورطين داخل وخارج ليبيا، سواء في دول المصدر أو العبور أو المقصد، وكذلك العمل على الدعم الفعال لاستقرار ليبيا سياسيا وأمنيا واقتصاديا ومساعدة حكومة الوفاق الوطني على بسط سيطرتها على كافة الأراضي الليبية وعلى حماية ومراقبة حدودها.

”كما ندعو الاتحاد الأفريقي إلى العمل، من جهته، مع دول المصدر الأفريقية على وقف تدفقات الهجرة غير

الشرعية الكبيرة عبر ليبيا التي وصلت إلى مئات الآلاف، وعلى تسهيل إعادة المهاجرين المحتجزين إلى أوطانهم الأصلية. ونتطلع، من جهة أخرى، إلى قيام الاتحاد الأوروبي بواجباته وفقا للقانون الدولي الإنساني وعدم تحميل ليبيا، التي تعاني من عدم الاستقرار، المسؤولية عن تداعيات ظاهرة دولية لم تكن سببا فيها بل الضحية الأولى لها“.

بعد انتهائي من الإدلاء بكلمة السيد رئيس المجلس الرئاسي أود أن أشير إلى النقطة التالية، بصفتي القائم بالأعمال:

بعد أن انتهيت من الإدلاء ببيان السيد رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني، أود أن أعرب عن تقدير وشكر بلدي للدور الإنساني النبيل الذي تقوم به المفوضية السامية لشؤون اللاجئين لمساعدة المهاجرين غير الشرعيين. إلا أنني أود التأكيد على أن ما نحن بصدد مناقشته اليوم هو المهاجرين غير الشرعيين الذين يخاطرون بحياتهم لأسباب اقتصادية بحثا عن حياة أفضل وليس موضوع اللاجئين. إذ أن هناك فرق بين المهاجرين غير الشرعيين واللاجئين وفقا للغة الأمم المتحدة والاتفاقيات الدولية المنظمة لمثل هذه المسائل. وهنا نؤكد على أهمية التعاون القائم حاليا بين المنظمة الدولية للهجرة وحكومة الوفاق الوطني بهدف مساعدة المهاجرين غير الشرعيين وإيجاد حلول مناسبة لأوضاعهم.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٠٠.